

Distr.: General  
2 March 2015  
Arabic  
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع  
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨  
من الاتفاقية

التقارير الجامعة للتقارير الدورية من الرابع إلى السابع المطلوب تقديمها من  
الدول الأطراف في عام ٢٠١٥

ترينيداد وتوباغو\*

[تاريخ الاستلام: ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥]

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040515 270415 15-03080 X (A)



## المحتويات

الصفحة	
٤	ديباجة .....
٥	الجزء الأول - معلومات عامة .....
٥	الأرض والسكان .....
٦	الوضع القضائي والسياسي .....
٧	الاقتصاد .....
٨	الإطار العام لحماية حقوق الإنسان .....
١١	وضع المرأة .....
	الجزء الثاني - الرد على التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على تقرير
١٥	حكومة ترينيداد وتوباغو الجامع للتقرير الأولي والتقاريرين الدوريين الثاني والثالث ..
١٦	التوصية ١: إدراج المادة ١ في التشريعات المحلية .....
١٦	التوصية ٢: تعديل التشريعات التمييزية أو إلغاؤها .....
١٧	التوصية ٣: تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في الوزارات الحكومية .....
٢٠	التوصية ٤: التصدي للعنف ضد المرأة .....
٢٤	التوصية ٥: التغلب على التصورات النمطية التقليدية بشأن دور كل من الرجل والمرأة في المجتمع ..
٢٥	التوصية ٦: زيادة عدد النساء في هيئات صنع القرار .....
٢٨	التوصية ٧: القضاء على التمييز في ميداني العمالة والتعليم .....
٣٠	التوصية ٨: إدراج العاملين بالمنازل في تعريف "العامل" الوارد في قانون العلاقات الصناعية ..
٣١	التوصية ٩: استتصال شأفة الفقر بين النساء .....
٣٥	التوصية ١٠: منع حدوث زواج الأطفال .....
٤١	التوصية ١١: برامج تنظيم الأسرة التي تستهدف الرجل والمرأة .....
	التوصية ١٢: إدراج البيانات والمعلومات المتعلقة بالنساء الريفيات وبالسياسات الرامية إلى تحسين
٤٣	حالتهم .....

- ٤٩ ..... التوصية ١٣: الرد على المسائل المحددة المثارة في التعليقات الختامية
- التوصية ١٤: قبول تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية والتصديق على البروتوكول  
٤٩ ..... الاختياري
- ٤٩ ..... التوصية ١٥: نشر التقرير
- الجزء الثالث - التدابير المحددة الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية في الفترة قيد الاستعراض، ٢٠٠١-  
٥٠ ..... ٢٠١٣
- ٥٠ ..... المادة ٢: القضاء على التمييز ضد المرأة
- ٥٢ ..... المادة ٣: تنمية قدرات المرأة والنهوض بها
- ٥٢ ..... المادة ٤: التعجيل بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل
- ٥٣ ..... المادة ٥: القضاء على الأدوار والأنماط المتصورة للجنسين
- ٥٤ ..... المادة ٦: قمع استغلال المرأة
- ٥٥ ..... المادة ٧: المساواة في الحقوق في الحياة السياسية والعامية
- ٥٦ ..... المادة ٨: التمثيل والمشاركة الدوليان
- ٥٧ ..... المادة ٩: المساواة في حقوق اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها
- ٥٧ ..... المادة ١٠: المساواة في مجال التعليم
- ٥٨ ..... المادة ١١: القضاء على التمييز في مجال العمالة
- ٥٩ ..... المادة ١٢: المساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية
- ٦١ ..... المادة ١٣: المساواة في فرص الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية
- ٦٢ ..... المادة ١٤: تعزيز المساواة في فرص الاستفادة والمشاركة لصالح المرأة الريفية
- ٦٣ ..... المادة ١٥: المساواة في الشؤون القانونية والمدنية
- ٦٣ ..... المادة ١٦: المساواة في الزواج وقانون الأسرة
- ٦٤ ..... خاتمة

## ديباجة

عملاً بالمادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الاتفاقية)، تقدم حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو تقريرها الجامع للتقارير الدورية الرابع والخامس والسادس والسابع عن تنفيذ أحكام الاتفاقية للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٣.

وقد أُعدَّ هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد التقارير بصيغتها الواردة في الوثيقة HRI/GEN/2/Rev.1/Add.2، واضطلعت بذلك وحدة القانون الدولي وحقوق الإنسان بوزارة المدعي العام بالتعاون مع شعبة الشؤون الجنسانية وبدعم من وزارة الخارجية. وشعبة الشؤون الجنسانية كانت سابقاً جزءاً من وزارة التنمية المجتمعية والثقافة والشؤون الجنسانية في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ ثم انتقلت إلى وزارة التخطيط وإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والشؤون الجنسانية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١١، أصبحت الشعبة جزءاً من الوزارة الجديدة المسؤولة عن الشؤون الجنسانية والشباب وإنماء الطفل.

وتوافقت فترة إعداد التقرير مع إجراء الانتخابات الوطنية في ترينيداد وتوباغو في عام ٢٠٠٧، ومرة أخرى في عام ٢٠١٠، مما أوجد بعض التحديات بصدد إنجاز التقرير وتقديمه. وقد بُذل كل ما في الوسع لإشراك الجهات المعنية على جميع المستويات في إعداد التقرير، مما أطل بقدر أكبر فترة الإعداد. وتضمن هذا النهج في إعداد التقرير التعاون مع المنظمات غير الحكومية في عقد سلسلة من حلقات العمل المجتمعية بشأن الاتفاقية على الصعيد الوطني في المناطق الإدارية التسع لترينيداد وتوباغو في عام ٢٠٠٧، وإجراء مراجعة شاملة لأعمال جميع الوزارات الحكومية عن طريق ما قدمته من ردود على استبيان بهذا الشأن، والاضطلاع بقدر ضخم من البحوث المكتبية ذات الصلة.

ويتألف هذا التقرير من ثلاثة أجزاء. الجزء الأول يقدم معلومات عامة عن الأرض والسكان، والبنية السياسية العامة، والاقتصاد، والإطار المتعلق بحماية حقوق الإنسان، ووضع المرأة. ويضم الجزء الثاني ردوداً محددة على التعليقات الختامية للجنة على تقرير حكومة ترينيداد وتوباغو الجامع الذي يضم التقرير الأولي والتقاريرين الدوريين الثاني والثالث، بينما يركز الجزء الثالث على التدابير الجديدة الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية في الفترة المشمولة بهذا التقرير، ٢٠٠١-٢٠١٣.

## الجزء الأول: معلومات عامة

## الأرض والسكان

١ - تقع جمهورية ترينيداد وتوباغو في أقصى الطرف الجنوبي للأرخبيل الكاريبي، بين خط العرض ١٠° شمال خط الاستواء وخطي الطول ٦٠° و ٧٢° غربا. وتتألف الدولة من جزيرتين، كبراهما ترينيداد والصغرى توباغو. وتبعد الجزيرتان عن الساحل الشرقي لقارة أمريكا الجنوبية بمسافة تبلغ، عند أقرب نقطة إلى الساحل، ١١ كيلومترا، ويبلغ مجموع مساحتهما ١٢٨ ٥ كيلومترا مربعا. والعاصمة هي بورت أوف سبين، وتقع في شمال غربي ترينيداد. وتتراوح درجات الحرارة في البلد بين ٢٢° و ٣٢° مئوية. واللغة الرسمية لترينيداد وتوباغو هي الإنكليزية، بينما تُعتبر الأسبانية لغتها الرسمية الثانية.

٢ - ويبلغ عدد السكان ٦٩٩ ٣٢٤ نسمة، حسب تقدير عام ٢٠١١. وعدد النساء وعدد الرجال من السكان متساويان تقريبا، حيث تبلغ نسبة الرجال ١٧,٥٠ في المائة ونسبة النساء ٤٩,٨٣ في المائة. وتُقدر نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة من السكان بنحو ٢٧,٩ في المائة ونسبة من يبلغ سنهم ٦٥ سنة فأكثر بزهاء ٨ في المائة<sup>(١)</sup>. ووفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٣، يبلغ المعدل السنوي للزيادة السكانية في ترينيداد وتوباغو ٠,٣ في المائة. والمستوى المسجل في التقرير للعمر المتوقع عند الولادة هو ٧٠,٣ سنة بينما يبلغ معدل الخصوبة الإجمالي ١,٦ (مولود للمرأة الواحدة) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣)<sup>(٢)</sup>.

٣ - وتُعرف ترينيداد وتوباغو بتنوعها العرقي والديني والثقافي. ووفقا لما يتضمنه التقرير الديمغرافي لتعداد السكان والإسكان في ترينيداد وتوباغو لعام ٢٠١١، لا تزال فئتا الهنود الشرقيين والأفارقة تشكلان أكبر الفئات العرقية في ترينيداد وتوباغو. وتبلغ نسبة الهنود الشرقيين ٣٥,٤ في المائة من مجموع السكان بينما تبلغ نسبة الأفارقة ٣٤,٢ في المائة. وفي تعداد عام ٢٠٠٠، كانت النسبتان المناظرتان لهاتين النسبتين ٤٠ في المائة و ٣٧,٥ في المائة. وبذا ضاق الفارق بين نسبي هاتين الفئتين من ٢,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٢ نقطة مئوية في عام ٢٠١١. وأطلق التقرير على ثلاثة الفئات الكبرى اسم الفئة 'المختلطة'، وبلغت نسبتها ٢٢,٨ في المائة من السكان بعد أن كانت ٢٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، وتنقسم

(١) المكتب الإحصائي المركزي، التقرير الديمغرافي لتعداد السكان والإسكان في ترينيداد وتوباغو لعام ٢٠١١، وزارة التخطيط والتنمية المستدامة، جمهورية ترينيداد وتوباغو، ٢٠١٢.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، هُضمة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، نيويورك، ٢٠١٣.

إلى 'أفارقة/هنود شرقيين' ونسبتهم ٧,٧ في المائة و'فئات مختلطة أخرى' ونسبتها ١٥,١ في المائة. وبلغ مجموع النسب المئوية لجميع الفئات العرقية الأخرى ١,٤ في المائة، وإن كانت توجد فئة كبيرة نسبياً 'غير مذكورة' تضم ٦,٢ في المائة من السكان. وتتميز ترينيداد وتوباغو أيضاً ببنية دينية ثرية. وتشمل الطوائف الدينية الكبرى الروم الكاثوليك بنسبة ٢١,٦ في المائة، والهندوسية بنسبة ١٨,٢ في المائة، والخمسينية/الإنجيلية/الإنجيل الكامل بنسبة ١٢ في المائة، والمعدانية الصائحة الروحية بنسبة ٥,٧ في المائة، والإسلام بنسبة ٥ في المائة<sup>(٣)</sup>.

#### الوضع القضائي والسياسي

٤ - ترينيداد وتوباغو دولة ديمقراطية ذات سيادة ومؤسسة على مبدأ سيادة القانون. وكانت ترينيداد وتوباغو سابقاً مستعمرة في ظل التاج البريطاني، ثم أصبحت متمتعة بالحكم الذاتي في عام ١٩٥٦، ونالت الاستقلال التام في عام ١٩٦٢، ثم أصبحت جمهورية في عام ١٩٧٦. والدستور الجمهوري لترينيداد وتوباغو لعام ١٩٧٦ هو القانون الأسمى للبلد. وينص ذلك الدستور على الفصل بين سلطات الحكومة الثلاث: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية.

٥ - والمنوط بالسلطة التنفيذية هو رئيس الجمهورية، ويتصرف فيها وفقاً لمشورة مجلس الوزراء، إلا حيثما ينص الدستور على غير ذلك. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وهو زعيم الحزب السياسي ذي الأغلبية في البرلمان، والمدعي العام، ووزراء الحكومة الآخرين الذين يعينهم رئيس الوزراء من بين أعضاء البرلمان. ويُسند الدستور إلى مجلس الوزراء مهمة توجيه الحكومة وتسييرها عموماً ويجعله مسؤولاً مسؤولية جماعية أمام البرلمان.

٦ - وتتجسد السلطة التشريعية لترينيداد وتوباغو في برلمان ذي مجلسين، مجلس أعلى يسمى مجلس الشيوخ ويتألف من ٣١ شيخاً معيناً، ومجلس أدنى يسمى مجلس النواب ويتألف من ٤١ عضواً منتخباً.

٧ - وطبقاً لقانون المؤسسات البلدية لعام ١٩٩٠، تتولى مجالس الحكم المحلي إدارة تسع من مؤسسات الأقاليم واثنين من مؤسسات المدن وثلاث من مؤسسات المقاطعات في ترينيداد وتوباغو.

(٣) المكتب الإحصائي المركزي، التقرير الديمغرافي لتعداد السكان والإسكان في ترينيداد وتوباغو لعام ٢٠١١، وزارة التخطيط والتنمية المستدامة، جمهورية ترينيداد وتوباغو، ٢٠١٢.

٨ - وتتألف السلطة القضائية من المحاكم العليا (محكمة القضاء العليا التي تضم محكمة قضائية عليا ومحكمة للاستئناف)، والمحاكم الصغرى (المحاكم الجزئية)، والمجلس الاستشاري الملكي الذي هو أعلى محكمة للاستئناف في ترينيداد وتوباغو.

٩ - وقد دُججت توباغو إدارياً مع ترينيداد في عام ١٨٨٨ لتتألف منهما مستعمرة واحدة. ويتولى إدارة شؤون توباغو مجلس نواب توباغو طبقاً لقانون مجلس نواب توباغو لعام ١٩٩٦. وهذا المجلس هو هيئة ذات شخصية اعتبارية تتألف من ١٢ عضواً ينتخبهم شعب توباغو، وأربعة أعضاء معينين في المجلس، ورئيس للمجلس. وينتخب أعضاء المجلس من بينهم كبير الأمناء ونائب كبير الأمناء. والمجلس مسؤول عن صوغ وتنفيذ السياسات في جميع المجالات، عدا مجالات الأمن الوطني والهجرة والشؤون الخارجية والقضاء. ويتولى مجلس وزراء ترينيداد وتوباغو توجيه مجلس نواب توباغو ومراقبته بصفة عامة وفقاً للدستور.

#### الاقتصاد

١٠ - يقوم اقتصاد ترينيداد وتوباغو أساساً على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي والمواد البتروكيميائية. وقد ظل الاقتصاد صامداً بشكل لافت للنظر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٥٥١١,٧٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١١، بانخفاضٍ نسبته التقديرية ١,٤ في المائة بعد انخفاضه بنسبة ٠,٢ في المائة و ٣,٣ في المائة في السنتين السابقتين. وقد أصاب الهبوط القطاعات المتعلقة بالطاقة وغير المتعلقة بها على السواء<sup>(٤)</sup>. وفي عام ٢٠١٢، أفاد المصرف المركزي بأن نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغت ٠,٢ في المائة. وعلى الرغم من أن هذه النسبة أضالٌ بكثير من النسبة التي توقعها المصرف وهي ١ في المائة، فإن النصف الثاني من عام ٢٠١٢ شهد عودة الاقتصاد إلى النمو بنسبة قاربت ١,٥ في المائة. وشهد عام ٢٠١٣ زيادة أخرى في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت ١,٧ في المائة. وبناءً على تقديرات المكتب الإحصائي المركزي، يُتوقع للاقتصاد أن ينمو بالقيم الحقيقية بنسبة ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٤<sup>(٥)</sup>.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، شهدت ترينيداد وتوباغو تناقصاً تدريجياً في معدل البطالة. ووفقاً لإحصاءات مركز بيانات المصرف المركزي، انخفض معدل البطالة من

(٤) المصرف المركزي لترينيداد وتوباغو، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية السنوية لعام ٢٠١١، بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، ٢٠١٢.

(٥) وزارة المالية والاقتصاد، استعراض الاقتصاد لعام ٢٠١٤، بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، ٢٠١٤.

١٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٢. وحدثت زيادة طفيفة في معدل البطالة من ٥,٣ في المائة إلى ٥,٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ إبان الأزمة الاقتصادية العالمية. بيد أن اتجاه المعدل إلى الهبوط استمر في عام ٢٠١١ مع الانتعاش الذي اعترى الاقتصاد. وفي عام ٢٠١٣، سجل المصرف المركزي أدنى معدل للبطالة في تاريخ ترينيداد وتوباغو. فقد انخفض المعدل من ٤,٧ في المائة في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٣,٧ في المائة في بداية عام ٢٠١٣. وأثبت المكتب الإحصائي المركزي في سجلاته في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣ أن عدد الأشخاص المسجلين بوصفهم جزءاً من القوة العاملة بلغ ١٠٠ ٦٣٥ شخص. ومثّل هذا زيادة قدرها ٤٠٠ ٥ شخص ونسبتها ٠,٨ في المائة بالمقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٢. ومن المنظور الجنساني، انعكست هذه الزيادة في القوة العاملة في ارتفاع بنسبة ٠,١ في المائة في عدد الذكور وارتفاع بنسبة ١,٩ في المائة في عدد الإناث لدى المقارنة بالربع السابق. وفيما يتعلق بعدد الأشخاص الموظفين، سجّل في الربع الأول من عام ٢٠١٣ أن عدد الموظفين الذكور زاد بمقدار ٤٠٠ ٤ شخص أي بنسبة ١,١ في المائة، وأن عدد الموظفين الإناث زاد بمقدار ٧٥٠ ٧ شخص أي بنسبة ٣ في المائة.

#### الإطار العام لحماية حقوق الإنسان

١٢ - يكفل الدستور الحماية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص المشمولين بولاية ترينيداد وتوباغو، سواء كانوا راشدين أو أطفالاً، مواطنين أو مقيمين أو أجناب. وينص الدستور صراحة على أن الحقوق الأساسية المبينة فيه مكفولة دون أي تمييز بسبب العرق أو الأصل أو اللون أو الديانة أو نوع الجنس.

١٣ - ويحق للفرد الذي تُنتهك حقوقه الدستورية، أو يُحتمل أن تُنتهك، من قِبَل أي سلطة من سلطات الحكومة، أو أي موظف أو وكيل تابع للدولة، أن يتقدم بطلب للانتصاف من ذلك إلى المحكمة العليا. وتتمتع المحكمة العليا باختصاص أصيل في المسائل الدستورية، مع النص على الحق في الطعن لدى محكمة الاستئناف وعلى حق آخر في الطعن لدى اللجنة القضائية التابعة للمجلس الاستشاري الملكي.

١٤ - وبالإضافة إلى الدستور، هناك تشريعات أخرى توفر الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان. وترد في التذييل الثاني تفاصيل ما يتصل منها تحديداً باتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٥ - ويوفر قانون المراجعة القضائية لعام ٢٠٠٠ سبيلاً إلى الانتصاف من انتهاك حقوق الإنسان إذا لم تتوافر سبل بديلة للانتصاف، وإذا انتهكت حقوق أي شخص من قِبَل هيئة أو سلطة تمارس مهامها في ظل القانون العام. ويجب قبل رفع الدعوى في إطار المراجعة القضائية



أن تُصدر المحكمة العليا إجازة لذلك أو إذنا به. وعندئذ يمكن أن تُجري المحكمة العليا مراجعة للقرار أو مراجعة لسلوك الهيئة العامة لتحديد ما إن كانت قد تصرفت في نطاق السلطات المخولة لها ووفقا لمبادئ العدالة الطبيعية أم لا. ويمكن للمحكمة أيضا أن تحكم بتعويض بناء على طلب المراجعة القضائية، إذا كان هذا التعويض مما يمكن تقاضيه في إطار إجراء عادي يُشرع فيه بصيغة المطالبة أو بواسطة طلب دستوري.

١٦ - ويوفر قانون أمين المظالم لعام ١٩٧٧ سلطة إدارية مخولة بولاية التحقيق فيما يُدعى وقوعه من انتهاكات حقوق الإنسان. ويتولى أمين المظالم التحقيق فيما يقدمه الأفراد من شكاوى بشأن الأفعال أو القرارات الإدارية التي تتخذها الوكالات الحكومية. ويشغل أمين المظالم هذا المنصب لمدة خمس سنوات ويعينه رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة. ويجوز لأمين المظالم إحالة المسائل إلى السلطة المختصة لاتخاذ إجراءات تأديبية أو غيرها لدى وجود دليل على وقوع أي إخلال بالواجب أو سلوك مسيء أو جرم جنائي من جانب أي مسؤول أو موظف في أي إدارة أو سلطة حكومية.

١٧ - أما هيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة فهي هيئة قانونية أنشئت في عام ١٩٩٥ وتتألف من خمسة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية. وتتلقى الهيئة الشكاوى المتعلقة بسلوك أي فرد من أفراد الشرطة وتراقب التحقيق في الشكاوى من جانب شعبة الشكاوى. وهذه الشعبة يشكلها مفوض الشرطة والعاملون فيها أفراد من الشرطة وتتولى التحقيق في الشكاوى الصادرة والفصل فيها عن طريق التّصحّح أو اتخاذ إجراءات تأديبية أو اتخاذ إجراءات جنائية لدى المحاكم.

١٨ - وقد صدقت ترينيداد وتوباغو على عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، منها ما يلي:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- اتفاقية حقوق الطفل؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- ميثاق منظمة الدول الأمريكية؛

- اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله ("اتفاقية بيليم دو بارا")؛
  - اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب.
- ويُضاف إلى ذلك أن ترينيداد وتوباغو طرف في عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، منها ما يلي:
- اتفاقية الفحص الطبي للأحداث (العمل البحري)، ١٩٢١ (رقم ١٦)؛
  - اتفاقية المساواة في المعاملة (التعويض عن حوادث العمل)، ١٩٢٥ (رقم ١٩)؛
  - الاتفاقية المتعلقة بالسخرة، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)؛
  - اتفاقية توريد العمال الوطنيين، ١٩٣٦ (رقم ٥٠)؛
  - اتفاقية العقوبات الجنائية (بشأن العمال الوطنيين)، ١٩٣٩ (رقم ٦٥)؛
  - اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)؛
  - اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)؛
  - اتفاقية العمال المهاجرين (المنقحة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٧)؛
  - اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)؛
  - اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)؛
  - اتفاقية إلغاء السخرة، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)؛
  - اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)؛
  - اتفاقية شهادات كفاءة صيادي الأسماك، ١٩٦٦ (رقم ١٢٥)؛
  - اتفاقية الحد الأدنى للسكن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)؛
  - اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤)؛
  - اتفاقية الملاحة التجارية (المعايير الدنيا)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٧)؛
  - اتفاقية إدارة العمل، ١٩٧٨ (رقم ١٥٠)؛
  - اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣ (رقم ١٥٩)؛
  - اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢).

## وضع المرأة

١٩ - يتمثل وضع المرأة في ترينيداد وتوباغو مع وضعها في عديد من الدول النامية المتوسطة الدخل بالنسبة إلى معظم المؤشرات الاجتماعية، بما في ذلك معدلات العمر المتوقع والوفيات النفاسية والتعليم والعمالة والرفاه العام. ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين المتضمن في تقرير الأمم المتحدة بشأن التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ يقيس مدى التمييز عن طريق تقدير فقدان من حيث الإنجاز نتيجة لعدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة محاور: الصحة الإنجابية، والتمكين، والمشاركة في سوق العمل. وارتفاع قيمة المؤشر يدل على وجود قدر أكبر من التمييز. وبناء على بيانات عام ٢٠١٢ المستمدة من ١٤٨ بلداً، يُظهر المؤشر تباينات واسعة بين البلدان حيث تراوح مقداره من ٠,٠٤٥ (هولندا) إلى ٠,٧٤٧ (اليمن)، وبلغ المتوسط ٠,٤٦٣. وفاق مستوى ترينيداد وتوباغو المستوى المتوسط حيث بلغ مؤشرها ٠,٣١١<sup>(٦)</sup>.

٢٠ - والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة مضمونة بموجب الدستور الجمهوري لعام ١٩٧٦. وعلى مدار السنوات الثلاثين الماضية، تضافرت الجهود على إزالة جميع العوائق القانونية وعلى توفير إطار تشريعي شامل للنهوض بالمرأة والرجل على قدم المساواة في ترينيداد وتوباغو. وفيما يلي بعض التشريعات المهمة التي تدعم جهود النهوض بوضع المرأة:

(أ) أمر المجلس التشريعي رقم ١٠ لعام ١٩٤٦ (منح حق الاقتراع للأشخاص من سن ٢١ سنة فأكثر)؛

(ب) قانون هيئة المحلفين لعام ١٩٢٢ (بصيغته المعدلة بالقانون رقم ١٧٥ لعام ١٩٦١ المنح المرأة حقوق العضوية على قدم المساواة في هيئات المحلفين)؛

(ج) قانون الدعاوي المتعلقة بالزواج والممتلكات لعام ١٩٧٢ (الذي استهدف تحسين وتحديث قوانين الطلاق)؛

(د) مرسوم ضرائب الدخل لعام ١٩٣٨<sup>(٧)</sup>، تم تعديله لمنح المرأة المتزوجة الحق في تقديم إقرار ضريبي مستقل؛

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، فحصة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، نيويورك، ٢٠١٣.

(٧) نُسخ مرسوم ضرائب الدخل لعام ١٩٣٨ بموجب المادة ٢٠ من قانون الشؤون المالية لعام ١٩٦٦. وقد سُحِّق كل شخص في تقديم إقرار ضريبي مستقل بموجب قانون ضرائب الدخل لعام ١٩٣٨ (بصيغته المعدلة).

(هـ) قانون الأشخاص المتزوجين لعام ١٩٧٦ (يحمي حقوق المرأة التي يمكن أن تكون قد أسهمت بقيمة نقدية في اقتناء ممتلكات ما، حيث إنها كانت قبل ذلك تُسجل حصراً باسم الزوج)؛

(و) قانون الأسرة (الوصاية على القصر ومحل الإقامة والإعالة) لعام ١٩٨١ (الذي سنَّ حقوقاً متساوية للمرأة في حضانة أطفالها، وأتاح لها أيضاً (سواء أكانت متزوجة أم غير متزوجة) على قدم المساواة مع الرجل الحق في أن تُكسب جنسيتها لأولادها المولودين خارج ترينيداد وتوباغو)؛

(ز) قانون الدعاوى المتعلقة بالأسرة لعام ٢٠٠٤ (يكفل إمكانية إقامة الدعاوى القانونية بصدد المسائل المتصلة بالأسرة وإمكانية الاستعانة بمراقبي السلوك وخدمات الوساطة)؛

(ح) قانون احتساب العمل غير المأجور لعام ١٩٩٦ (يُلزم المكتب الإحصائي المركزي وهيئات عامة أخرى بإصدار وحفظ إحصاءات تتعلق باحتساب العمل غير المأجور، وتوفير آلية للتقدير الكمي والتسجيل للقيمة النقدية لذلك العمل)؛

(ط) قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٨٦ وقانون الجرائم الجنسية (المعدّل) لعام ٢٠٠٠ (وُسِّع نطاق القانون لجعل جريمة الاغتصاب تنطبق على اغتصاب الزوج لزوجته)؛

(ي) قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص لعام ١٩٦٥ تم تعديله بالقانون رقم ١١ لعام ٢٠٠٥ لإدراج الجرائم المتعلقة بالتحرش وأصبح يشمل أفعالا مثل التسكع في مقر سكن الشخص أو محل عمله على نحو يوقع في نفس الشخص خوفاً من أن العنف سيُستخدم ضده؛

(ك) قانون مكافحة العنف العائلي لعام ١٩٩٩ (هذا القانون يتيح للشخص طلب إصدار أمر حماية من أجله في ظروف العنف العائلي)؛

(ل) القانون (المعدّل) بشأن المعونة والمشورة القانونيتين لعام ١٩٩٩، صدر لتعديل نظام المعونة القانونية القائم، وذلك لتحقيق جملة أهدافٍ منها زيادة عدد الأشخاص المؤهلين للحصول على منحة المعونة القانونية ولزيادة الرسوم المدفوعة إلى المحامين بشأن المعونة القانونية. كما نص هذا التعديل على منح المعونة القانونية فيما يتعلق بالطلبات المقدمة طبقاً لقانون مكافحة العنف العائلي لعام ١٩٩٩؛

(م) قانون السلامة والصحة المهنيتين لعام ٢٠٠٤ (يُلزم أصحاب الأعمال بتوفير مرافق من أجل إشراك المرأة، وحماية صحة الجنين)؛

- (ن) قانون حماية الأمومة لعام ١٩٩٨ (يكفل حماية الأم و يضمن استحقاقاتها)؛
- (س) قانون الأحكام المتنوعة (المرسوم المتعلق بحماية الأمومة، وبالمخدومين والخدم) لعام ٢٠١٢ (يُعدّل قانون حماية الأمومة لعام ١٩٩٨ بزيادة إجازة الأمومة من ١٣ أسبوعاً إلى ١٤ أسبوعاً)؛
- (ع) قانون علاقات المعاشرة لعام ١٩٩٨ (يقرر حقوقاً والتزامات للزوجين المقترنين عرفياً بشأن الأنصبة في الممتلكات والإعالة)؛
- (ف) قانون تكافؤ الفرص لعام ٢٠٠٠ (يحظر أنواعاً معينة من التمييز منها التمييز بسبب نوع الجنس فيما يتصل بالعمالة وتوفير السلع والخدمات والتعليم والسكن)؛
- (ص) قانون مكافحة الاختطاف الدولي للأطفال لعام ٢٠٠٨ (يكفل سريان اتفاقية لاهاي بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال على ترينيداد وتوباغو)؛
- (ق) القانون المتعلق بالأطفال لعام ٢٠١٢ (يوفر مزيداً من الحماية للأطفال بشأن مسائل شتى منها الحماية من الإيذاء والجرائم الجنسية والبيع واستغلال الأطفال في المواد الإباحية)؛
- (ر) قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١١ (أخضع للقانون جريمة الاتجار بالأشخاص وفقاً لبروتوكول الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالأشخاص وقمعه والمعاقبة عليه، وبخاصة الاتجار بالنساء والأطفال).
- ٢١ - ويتمثل الإطار الشامل للسياسات الوطنية فيما أسمته الحكومة الركائز المترابطة السبع للتنمية المستدامة<sup>(٨)</sup>. وتقوم هذه الركائز المترابطة السبع على فلسفة أساسية مؤداها وجوب أن تتوافر لكل مواطن، بصرف النظر عن نوع جنسه، فرص متكافئة للنمو الشخصي والتعبير عن الذات والتمتع بالحياة والمشاركة في عملية التنمية. واعتُبرت المساواة بين الجنسين عنصراً لا غنى عنه لكفالة اهتمام الخطط الإنمائية للقطاعات المختلفة بالشواغل الجنسانية.
- ٢٢ - وتتناهب حكومة ترينيداد وتوباغو على الالتزام بتنفيذ تدابير فعلية ترمي إلى تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين. وشعبة الشؤون الجنسانية التابعة لوزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل هي مركز التنسيق الوطني فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية والتنمية. وتعمل الشعبة بالتعاون مع الوكالات التابعة للدولة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية على إيجاد سياسة نشطة وواضحة للعيان تستهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج

(٨) الشراكة الشعبية، إعلان "الرخاء للجميع" لعام ٢٠١٠.

والمشاريع والأنشطة التي تضطلع بها الحكومة والمجتمع المدني. ومجالات التركيز الرئيسية في نطاق الشعبة هي التوعية الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ ومراجعة التشريعات وإصلاحها والحماية الفعالة لحقوق الإنسان للمرأة؛ والتمكين الاجتماعي-الاقتصادي للمرأة؛ ومنع العنف ضد النساء والفتيات؛ وأنشطة الصوغ والتحليل والبحث المتعلقة بالسياسات.

٢٣ - فضلا عن الاهتمام بالأهداف الوطنية، تسترشد الأنشطة المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتنمية أيضا بعدة ولايات وطنية، منها ما يلي:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- خطة العمل واتفاقية بيليم دو بارا للجنة البلدان الأمريكية للمرأة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية؛
- إعلان بيجين ومنهاج العمل والوثائق الختامية؛
- أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية؛
- خطة عمل الكمنولث لتعزيز المساواة بين الجنسين، ٢٠٠٥-٢٠١٥؛
- خطة عمل الجماعة الكاريبية<sup>(٩)</sup>.

٢٤ - وفي عام ٢٠٠٢، وافقت حكومة ترينيداد وتوباغو على صوغ سياسة وطنية للشؤون الجنسانية والتنمية. وتوجت هذه العملية بإيداع ورقة خضراء لمسودة هذه السياسة لدى البرلمان في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وتوجيه دعوة عامة إلى التعليق عليها. وحدثت بعض تأخيرات إدارية، قامت بعدها الوزارة الجديدة للشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل بتنشيط العملية من جديد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأنشئت لجنة في إطار مجلس الوزراء لوضع مقترحات لإنجاز الصيغة النهائية لمشروع سياسة الشؤون الجنسانية والتنمية. وظلت اللجنة تجتمع كل شهرين طيلة الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢، ثم قدمت تقريرها مشفوعا بوثيقة تتضمن السياسة المقترحة. ولا يزال مشروع السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية قيد التقييم من جانب مجلس الوزراء. ويوفر مشروع السياسة إطارا لتوجيه جهود تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين في ترينيداد وتوباغو في المضمارين العام والخاص، ولتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال الحكومة والمجتمع المدني.

(٩) أصدرت الجماعة الكاريبية تعهدا بتنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤.

٢٥ - وعلى مدى الفترة قيد الاستعراض، الممتدة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠١١/٢٠١٢، زاد الاعتماد المخصص في ميزانية الحكومة للأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية بنسبة قدرها ٤٣,٤١٠ في المائة، وذلك من ٦٥٣ ٣١٤ دولارا من دولارات ترينيداد وتوباغو إلى ٩ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

٢٦ - وتوجد في طليعة العمل من أجل النهوض بالمرأة في ترينيداد وتوباغو حركة نسائية نشطة تضم مئات من المنظمات النسائية غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. ويكاد لا يوجد مجال لا تشارك فيه هذه المنظمات في دفع خطى النهوض بالمرأة عن طريق أنشطة الدعوة والتدريب والبحث والمشاريع الخاصة. ونشأت عدة منظمات للرجال تعمل على تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين، وتركز على عدة مسائل منها إعادة التأهيل الاجتماعي للرجال والفتيان؛ والذكورة والرجولة والأبوة الإيجابية؛ والقضاء على العنف الجنساني.

٢٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، عقدت وزارة المدعي العام، بواسطة وحدة القانون الدولي وحقوق الإنسان التابعة لها، مشاوره وطنية للمجتمع المدني. وحضرت هذه المشاورة قرابة خمسين منظمة تغطي أنشطتها قطاعا عريضا من مسائل حقوق الإنسان. واستهدف هذا الاجتماع للمجتمع المدني استخلاص آراء وتوصيات المجتمع المدني بشأن مسائل حقوق الإنسان التي تؤثر في الوقت الراهن على ترينيداد وتوباغو لكي تُدرج هذه الآراء والتوصيات في سياق صوغ التقارير الوطنية لحقوق الإنسان. وتمحورت هذه المسائل حول حقوق الطفل وحقوق المرأة وحقوق كبار السن والحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقُدِّمت المساعدة في تصميم هذه المشاورة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

الجزء الثاني: الرد على التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على تقرير حكومة ترينيداد وتوباغو الجامع للتقرير الأولي والتقاريرين الدوريين الثاني والثالث

٢٨ - رحبت حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بتعليقات وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن تقريرها الجامع للتقرير الأولي والتقاريرين الدوريين الثاني والثالث. وقد شكلت التوصيات أساسا لعدة مبادرات استهدفت تعزيز خطى النهوض بوضع المرأة خلال الفترة قيد الاستعراض، ٢٠٠١-٢٠١٣. ويرد في الأفرع التالية من هذا التقرير استعراضٌ للتعليقات الختامية للجنة وتبيانٌ للإجراءات المحددة التي أُخذت عملا بالتوصيات.

### التوصية ١: إدراج المادة ١ في التشريعات المحلية

١ - يساور اللجنة القلق لأن الاتفاقية لم تدرج في التشريعات المحلية. واللجنة تأسف، بوجه خاص، لأن المادة ١ من الاتفاقية، التي تعرّف "التمييز ضد المرأة"، ليست جزءاً من تشريعات الدولة الطرف.

وتوصي اللجنة بأن تنظر الدولة الطرف في أمر إدراج الاتفاقية في القانون المحلي. وتشير اللجنة، بوجه خاص، إلى أهمية إدراج المادة ١ من الاتفاقية. وتطلب اللجنة إلى الدولة الطرف أن تفيدها تقريرها الدوري التالي عما أحرز من تقدم في هذا الصدد، بما في ذلك الإبلاغ عما إن كانت الاتفاقية قد احتُج بها أمام المحاكم المحلية.

٢٩ - تتبع ترينيداد وتوباغو مبدأ الازدواجية فيما يتعلق بالقانون الدولي، الذي يقضي بأنه لكي تكون الاتفاقيات الدولية واجبة الإنفاذ، يجب أن تُدرج في التشريعات المحلية. وفيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا تدرج هذه الاتفاقية في صك تشريعي واحد بعينه. ففي الواقع أن الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية تتضمنها صكوك تشريعية عديدة وتُنفذ بواسطة، حسب الموضوع ذي الصلة. وعلى سبيل المثال، يُعالج موضوع التمييز ضد المرأة فيما يتصل بالزواج والطلاق في إطار قانون الدعاوي المتعلقة بالزواج والممتلكات لعام ١٩٧٢، بينما تُعالج المسائل المتصلة بشروط العمالة في إطار قانون السلامة والصحة المهنيين لعام ٢٠٠٤. وتضطلع فرادى الوكالات الحكومية بالمسؤولية عن تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بينما تضطلع وحدة القانون الدولي وحقوق الإنسان التابعة لوزارة المدعي العام بمسؤولية الإبلاغ عن تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان.

### التوصية ٢: تعديل التشريعات التمييزية أو إلغاؤها

٢ - تلاحظ اللجنة بعين القلق أنه، رغماً عن الأحكام المتضمنة في الدستور، لا تزال توجد في الدولة الطرف قوانين يمكن أن تجيز التمييز ضد المرأة.

وتوصي اللجنة بحصر القوانين التي تميز ضد المرأة، وذلك بهدف تنقيحها أو تعديلها أو إلغاؤها.

٣٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تم إلغاء التشريعين التاليين اللذين كانا يميزان ضد المرأة:

- مرسوم المخدمين والخدم لعام ١٩٣٨ تم إلغاؤه في عام ٢٠١٢. بموجب قانون الأحكام المتنوعة (المرسوم المتعلق بحماية الأمومة، وبالمخدمين



والخدم) لعام ٢٠١٦. وقد سُنّ ذلك المرسوم عندما كانت ترينيداد وتوباغو تحت الحكم الاستعماري واتسم بشدة التحيز لأصحاب العمل وكان يستهدف تأديب العاملين وقمعهم. وكانت المصطلحات المعرّفة في إطار المرسوم، مثل "الخدم" و "صاحب العمل"، تتصف بالمحدودية ولا تعكس الظروف الراهنة في ترينيداد وتوباغو؛

- قانون تشغيل النساء (العمل الليلي) لعام ١٩٣٩ تم إلغاؤه في عام ٢٠٠٤ بموجب المادة ٩٨(١) من قانون السلامة والصحة المهنيين لعام ٢٠٠٤. وكان ذلك القانون يحظر تشغيل النساء في فترات العمل الليلية إلا في ظروف معينة منصوص عليها في القانون.

٣١ - وتقرّ الحكومة بأن التشريعات المذكورة أدناه تميز ضد المرأة. وطبقا لإطار السياسات الوطنية والركائز المترابطة السبع للتنمية، تلتزم الحكومة بمراجعة هذه التشريعات وتعديلها بغية التصدي للتمييز ضد المرأة وحماية حقوقها حماية تامة:

- قانون المعاشات التقاعدية للأرامل والأيتام لعام ١٩٣٤ الذي سُنّ لتنظيم المعاشات التقاعدية للموظفين العامين المتوفين، ويستبعد المرأة من تعريف "الموظف العام"؛

- قانون التأمين الوطني لعام ١٩٧١ و قانون العلاقات الصناعية لعام ١٩٧٢ اللذان لا يشملان بالتغطية العاملين بالمنزل.

التوصية ٣: تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في الوزارات الحكومية

٣ - تشعر اللجنة بالقلق من أن الانعدام الظاهر للتنسيق فيما بين الهيئات الحكومية المكلفة بالإشراف على المسائل الجنسانية وعدم التوزيع المحدد للمسؤولية عن الأنشطة ذات الصلة يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بأنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومن أن الأجهزة المعنية بالمرأة يمكن أن تُضارّ بفعل محدودية الموارد البشرية والمالية.

وتشجع اللجنة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوزارات الحكومية، وكذلك على إجراء تقييم مدى تأثير هذه الجهود. وهي توصي بأن تحدد الدولة الطرف تحديدا واضحا الولايات المسندة إلى شتى اللجان والمجالس المعنية بالمسائل الجنسانية، ومستوى التفاعل فيما بينها. وتشجع اللجنة الدولة الطرف على مواصلة العملية التي تضطلع بها لإعادة هيكلة الأجهزة الوطنية، وعلى تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة

لكفالة التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج الحكومية المتصلة بالمساواة بين الجنسين. وتشجع اللجنة أيضا على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوزارات.

٣٢ - يوفر مشروع السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية، الذي لا يزال قيد التقييم لدى مجلس الوزراء<sup>(١٠)</sup>، إطارا للقيام (حسب الاقتضاء) بتحديد أعمال شتى الهيئات المكلفة بالمسؤولية عن تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين في ترينيداد وتوباغو، ولتنسيق هذه الأعمال، باستخدام نظام لإدارة الشؤون الجنسانية. وهذا يشمل ما يلي:

- وزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل<sup>(١١)</sup>، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن قيادة مسيرة تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين في ترينيداد وتوباغو. ويوصفها وكالة رائدة، يُتوقع من هذه الوزارة أن تقدم سنويا إلى مجلس الوزراء تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ السياسة الوطنية؛
- التعزيز المؤسسي لشعبة الشؤون الجنسانية بوصفها الوكالة المنفذة المسؤولة عن توجيه ودعم جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتمتين علاقاتها بجميع الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والوكالات الدولية، ووسائل الإعلام؛
- إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات يعيّن بها مجلس الوزراء بشأن مشروع السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية؛
- تحديد مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية في كل شعبة من الشعب الحكومية الرئيسية (حسب الاقتضاء) وتعزيزها وتجهيزها بما يلزمها، بهدف النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات تقرير السياسات والتخطيط والبرمجة وإنجاز الخدمات في القطاعات التي توجد فيها مسؤوليات للوزارة ذات الصلة؛
- إنشاء مفوضية وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بحيث تكون هيئة نظامية مستقلة يعيّن بها رئيس الجمهورية لمراقبة أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القطاعات، والمساعدة في صوغ المؤشرات المتعلقة بمدى مراعاة المنظور الجنساني وغيرها من أدوات ومنهجيات إدارة الأداء، ومراقبة مدى امتثال الحكومة للمصكوك الدولية ذات الصلة؛

(١٠) انظر الفقرة ٢٤.

(١١) أو أي وزارة حكومية تُكلف مستقبلا بالمسؤولية عن الشؤون الجنسانية.

- تمثيل إدارة الشؤون الجنسانية التابعة لمجلس نواب توباغو في كل ما يتم تشكيكه من هياكل وآليات وطنية مشتركة بين الوكالات وبين الوزارات للاضطلاع بأعمال التنسيق والتنفيذ والرصد المتعلقة بالسياسة الوطنية؛

- الشراكة والتعاون بصفة متواصلة مع منظمات الرجال ومنظمات النساء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والرابطات المهنية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، بغية كفالة النجاح في التنفيذ الشامل للسياسة الوطنية.

٣٣ - وشعبة الشؤون الجنسانية مكلفة بمهمة تعزيز مبادئ المساواة والإنصاف بين الجنسين عن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات الحكومية. وتمثل إحدى الاستراتيجيات المنتهجة للنهوض بهذه المهمة في مشروع مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية. ويركز مشروع بناء قدرات مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية على ما يلي:

- بناء قدرات مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية على تخطيط جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدارتها ورصدها في الوزارات/الوكالات ذات الصلة؛
- توفير إطار كلي لعمل مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية عبر شتى الوزارات، دعماً لمشروع السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية؛
- تحديد وتوفير الموارد اللازمة لدعم أعمال مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية وجهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في شتى الوزارات؛
- توفير إطار لرصد وتقييم هذه المبادرات لكفالة توافيقها مع الأهداف الوطنية والدولية المتعلقة بالشأن الجنساني وضمان تحقيقها لهذه الأهداف.

٣٤ - وقد عُقدت حلقة تدريبية للتوعية الجنسانية دامت ثلاثة أيام في الفترة ٢٨-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ثم اضطلع بالمتابعة في القطاعات المختلفة بما فيها قطاعا الصحة والعمل، كما عُقدت حلقة أخرى في الفترة ١٤-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، مع الاضطلاع بأعمال مماثلة ومستمرة داخل القطاعات. واستُهدف بهذه الحلقات التدريبية إطلاع الأشخاص من مختلف الوزارات الحكومية والوكالات العامة على المفاهيم الأساسية للمنظور الجنساني وعلى نُهج التحليل والتخطيط الجنساني الرامية إلى تمكين مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية من إنجاز ولايتها. وتشارك هذه المراكز المدربة مشاركة مطردة في أنشطة الشعبة. وإضافة إلى ذلك، بُدئت/مورست أنشطة تدريبية وتنفيذية متعمقة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني بالاشتراك مع وزارة الصحة ووزارة العمل ووزارة الحكم المحلي. وتواصل

شعبة الشؤون الجنسانية التعاون مع أمانة الكمنولث لتطبيق نهج الميزنة المستجيبة للاعتبارات الجنسانية في عشر من الوزارات الحكومية. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، على سبيل المثال، استضافت وزارة الشؤون الجنسانية والشباب وإمهاء الطفل حلقة تدريبية عنوانها "الميزنة المستجيبة للاعتبارات الجنسانية" في بورت أوف سبين بالتعاون مع أمانة الكمنولث.

٣٥ - وقد وُضعت خطة شاملة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوزارات/الوكالات الحكومية وسيستمر تنفيذها عن طريق تعزيز مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات يعينها مجلس الوزراء بشأن مشروع السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية. وسيرتقي هذا بمستويات الفهم لأهمية الشواغل الجنسانية على المستويات الرئيسية والجزئية للتنمية في جميع قطاعات الحكومة.

٣٦ - وتستتير شعبة الشؤون الجنسانية في عملها بما تستمد من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية على السواء، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والهيئات الدولية والإقليمية. وإدماج المنظور الجنساني في جميع قطاعات الحكومة وفي المجتمع على اتساع نطاقه هو عمل يغطي قاعدة عريضة ويُضطلع به عن طريق أنشطة شاملة للتدريب والتوعية والتثقيف العام. وتنظم شعبة الشؤون الجنسانية حلقات لـ "تدريب المدربين" تستهدف مساعدة ممثلين من القطاعات الحكومية وغير الحكومية على إدماج المنظورات الجنسانية في عملهم.

#### التوصية ٤: التصدي للعنف ضد المرأة

٤ - تعرب اللجنة عن قلقها لأنه، على الرغم من التشريعات والسياسات والبرامج المبتكرة، لا يزال العنف ضد المرأة يشكل واقعا خطيرا تُدعمه مواقف الأبوية التقليدية المتجذرة بعمق، ويبدو المجتمع متسامحا بشأنه.

وتحث اللجنة الدولة الطرف على إيلاء أولوية عليا للتدابير الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة في محيط الأسرة وفي المجتمع، وفقا للتوصية العامة رقم ١٩ الصادرة عن اللجنة وللإعلان المتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وتوصي اللجنة بأن تتخذ الدولة الطرف مزيدا من التدابير التي تستهدف توعية الجمهور بشأن العنف ضد المرأة، وتحث الدولة الطرف على تعزيز أنشطتها وبرامجها الرامية إلى التركيز على العنف الجنسي وسفاح المحارم والبغاء.

٣٧ - يساور حكومة ترينيداد وتوباغو قلق شديد إزاء المعدلات المرتفعة لحدوث العنف ضد المرأة والعنف الجنساني. فقد تلقت الشرطة ٩٤٠ بلاغا من بلاغات العنف العائلي في

عام ٢٠١٠، شملت نسبة ٦٨,٢ في المائة منها "الاعتداء بالضرب". وفي عام ٢٠١٠، تلقت الشرطة ٢١٥ من بلاغات الاغتصاب، و ٢٢ من بلاغات سفاح المحارم، و ١٥٨ من بلاغات الاعتداء الجنسي الجسيم، و ٢٧٨ من بلاغات ممارسة الجنس مع إناث قُصّر يتراوح سنهن من ١٤ إلى ١٦ سنة. وفي عام ٢٠١٣، ورد إلى الشرطة ٥٥١ من بلاغات الاغتصاب وسفاح المحارم وغيرهما من الجرائم الجنسية<sup>(١٢)</sup>. وهناك عديد من حالات العنف الجنساني، بما في ذلك الجرائم الجنسية المرتكبة ضد القُصّر، لا يبلغ عنها ضحاياها خوفاً من التعرض لمزيد من الإيذاء في سياق ذلك الإبلاغ.

٣٨ - وتلتزم حكومة ترينيداد وتوباغو التزاماً جدياً باستتصال شأفة العنف ضد المرأة والعنف الجنساني. وفي سياق سعيها إلى التصدي لهذه المشكلة المتجذرة بعمق، تأخذ الحكومة بنهج متعدد الجوانب يشمل ما يلي:

- أصدرت لجنة متعددة القطاعات بشأن العنف العائلي دليلاً إجرائياً لأفراد الشرطة وتقريراً يتضمن توصيات شاملة بشأن التصدي للعنف العائلي. واعتمد مجلس الوزراء ذلك الدليل الإجرائي؛
- تواصل شعبة الشؤون الجنسانية أعمال التدريب والتثقيف العام الرامية إلى تقليص معدلات حدوث العنف الجنساني. ويصدر سنوياً كمّ كبير من المنشورات التي تستهدف إعلام الجمهور وتوعيته بهذا الصدد؛
- تمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إعادة هيكلة الوحدة الوطنية المعنية بالعنف العائلي التابعة للشعبة، وأصبحت توفر خطاً ساخناً للاتصال يعمل على مدار ٢٤ ساعة يومياً في كل أيام الأسبوع، وتم تزويدها بقدر إضافي من الموارد البشرية والمادية. ويتلقى هذا الخط حوالي ٣٠.٠٠٠ مكالمة سنوياً. ويوفر الخط الساخن المعلومات، والدعم بأسلوب الاستماع الإيجابي، والإحالة إلى الملاجئ وخدمات إسداء المشورة، فضلاً عن الإحالة إلى خدمات التدخل السريع من جانب الشرطة. وهو مهياً لظروف ضحايا الاغتصاب والإيذاء الزوجي وغيرهما من ضروب العنف ضد المرأة وضد الرجل. ويلزم التنويه إلى أن حوالي ١٦ في المائة مما يتلقاه الخط الساخن حالياً من مكالمات ترد من رجال تعرضوا للعنف والإيذاء الجنسائين؛
- تم تعزيز ١٩ مركزاً مجتمعياً للجوء الطارئ لضحايا العنف العائلي، حيث زيدت أحوال العاملين فيها من الأخصائيين الاجتماعيين ومقدمي المشورة وأصبحوا يتلقون

(١٢) فرع تحليل الجرائم والمشاكل، دائرة شرطة ترينيداد وتوباغو.

مزيديا من الدعم والتدريب. وتعتزم وزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل صوغ معايير/مبادئ توجيهية/أدوات لتحسين أداء مراكز اللجوء الطارئ. وتعكف الوزارة حاليا أيضا على إنشاء ثلاثة ملاجئ جديدة لضحايا العنف العائلي، اثنان منهما للإناث وواحد للذكور؛

- توفر منظمات حكومية، بدعم من بعض الوكالات الحكومية، ١١ ملجأ لضحايا العنف العائلي الإناث، ومركزا لمعالجة الأزمات المتعلقة بحالات الاغتصاب. وتتوافر داخل المجتمعات المحلية أيضا خدمات لإسداء المشورة وجماعات للدعم ومرافق لتوفير الموارد من أجل المساعدة في منع العنف العائلي ومعالجته؛

- أطلق معهد دراسات الشؤون الجنسانية والتنمية بجامعة جزر الهند الغربية في عام ٢٠١٠ مشروعا أحرز نجاحا كبيرا اسمه مشروع "كسر الصمت"، حقق زيادة في الوعي على المستوى الوطني وأجزم ببحثا في المجتمعات المحلية بشأن حوادث الإيذاء الجنسي للأطفال. ويُعزى قدر كبير من نجاح هذا المشروع إلى وسم لدمية على شكل دب أزرق ذي لصقة موضوعة على قلبه، حيث شكّل هذا الوسم شعارا قويا ورسالة دعوية فعالة موجهة إلى فئات متنوعة من الجهات المعنية شملت المرشدين ومقدمي الخدمات المجتمعيين الذين ينشرون على نحو استراتيجي في سياق ما يضطلعون به من الأحداث والأنشطة رسائل ومواد للتواصل ذات أهمية بالغة على فئات واسعة من الجمهور<sup>(١٣)</sup>. ونتيجة لما أحرزته حملة "كسر الصمت" من نجاح، رأت وزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل، في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أن من الضروري شن تلك الحملة على النطاق الوطني بقيادة الحكومة في ترينيداد وتوباغو. ومن ثم اقترحت الوزارة القيام في عام ٢٠١٤ بعقد سلسلة من حلقات بناء القدرات مع الجهات المعنية الرئيسية، تشمل تدريباً يستهدف الشرطة ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وسيقترن بذلك شن حملة إعلامية وطنية وعقد حلقات تدريبية مجتمعية بهدف التوعية وبناء آليات مجتمعية للتصدي لمشكلة إيذاء الأطفال؛

- قامت وحدة الإذاعة التابعة لدائرة الإعلام الحكومية بإنتاج وبت سلسلة من البرامج الإذاعية ركزت على مشكلة العنف ضد المرأة وتناولت التصورات النمطية التقليدية بشأن دور المرأة والرجل في المجتمع. وتضمنت السلسلة برامج محددة تشجع الجمهور على مناقشة هذه المسائل والمبادرة إلى إيجاد حلول لها، منها برامج بالعناوين التالية:

(١٣) [http://www.unicef.org/lac/Break\\_the\\_Silence--Introduction\\_.pdf](http://www.unicef.org/lac/Break_the_Silence--Introduction_.pdf)

”المرأة تستطيع“، و”التوازن بين الجنسين/تمكين المرأة“، و”الفترة الأسرية، هيا نتحدث“، و”العنف العائلي“، و”العنف العائلي - ما هو الحب؟“، و”الشفاء للأسرنا“؛

- بدأت بشكل تجريبي في عام ٢٠٠٣ مبادرة محكمة الأسرة، التي توفر لضحايا العنف العائلي سبل الوساطة والانتصاف. ويُنظر في قضايا العنف العائلي في كل من محكمة الأسرة والمحاكم الجزئية؛
- زادت جهود التوعية بشأن قانون مكافحة العنف العائلي لعام ١٩٩٩، الذي يكفل إصدار أوامر للحماية لصالح الضحايا، وينص على توقيع عقوبات وغرامات، مع احتمال التعرض للحبس، في حالة خرق أوامر الحماية؛
- أدت زيادة اهتمام وسائل الإعلام بالعنف العائلي إلى حدوث تحول واضح للرأي العام عن الأفكار التي كانت سائدة في الماضي، وكانت تعتبر ما يُرتكب في البيت من عنف عائلي شأنًا خاصًا؛
- هناك حاجة إلى تحسين جمع البيانات المتعلقة بحدوث العنف ضد المرأة، بالنظر إلى التصور الذي يرى أن إحصاءات الشرطة لا تحيط بالقدر الكافي بالمعدل المرتفع لحدوث حالات العنف العائلي وغيره من ضروب العنف الجنسي التي تفيد بوقوعها الوكالات الحكومية التي تعمل وسط المجتمعات المحلية. وقد شرعت شعبة الشؤون الجنسانية بنجاح في إنشاء سجل مركزي بشأن بيانات العنف العائلي وإيذاء الأطفال عن طريق معهد السير آرثر لويس للدراسات الاجتماعية والاقتصادية بجامعة جزر الهند الغربية. ومن المتوقع أن يتم الإنشاء الرسمي لهذا السجل في المستقبل القريب، ليجري في إطاره جمع البيانات المتعلقة بالعنف الجنساني وتبويبها وتحليلها بوصفها مصدرا أساسيا لإفادة السياسات والبرامج الرامية إلى تقليص العنف الجنساني؛
- ازداد التركيز على تنفيذ البرامج المتعلقة بالذكورة التي تهدف إلى تزويد الرجال باستراتيجيات تمكنهم من التكيف مع التغير الذي يعتري أدوارهم ومسؤولياتهم، والتشجيع على التشارك في الاضطلاع بالمسؤوليات الأسرية، والحد من حدوث العنف الجنساني<sup>(١٤)</sup>.

(١٤) انظر الفقرات ٤١-٤٣ للاطلاع على وصف للبرامج الجاري تنفيذها بشأن الذكورة .

التوصية ٥: التغلب على التصورات النمطية التقليدية بشأن دور كل من الرجل والمرأة في المجتمع

٥ - تشعر اللجنة بالقلق إزاء المواقف والسلوكيات النمطية المتأصلة تجاه دور كل من المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع، التي تترع إلى ترسيخ الوضع المتدني للمرأة في كثير من قطاعات الحياة العامة.

وتوصي اللجنة بأن تتخذ الدولة الطرف تدابير عاجلة للتغلب على التصورات النمطية التقليدية بشأن دور كل من الرجل والمرأة في المجتمع. وتؤكد اللجنة أن انتهاج سياسة عمادها المساواة بين الجنسين امتثالاً لأحكام الاتفاقية سيستلزم إحداث تحول في مفهوم دور المرأة في المجتمع من دور الأم والزوجة، التي تتحمل حصرياً المسؤولية عن الأطفال والأسرة، إلى دور الشخص الفرد والعنصر الفاعل في المجتمع.

٣٩ - في حين أن حكومة ترينيداد وتوباغو تتفهم شواغل اللجنة، فإن من الجدير بالتنويه أن المرأة في البلد ناشطة اقتصادياً في المجال العام منذ الفترة الاستعمارية، وأصبحت حالياً تشارك بمعدلات مرتفعة نسبياً في القوة العاملة<sup>(١٥)</sup>. وإضافة إلى ذلك، تتفوق النساء والفتيات منذ التسعينات على الرجال والفتيان من حيث معدلات المشاركة والتحصيل التعليميين في المراحل التعليمية الابتدائية والثانوية والعالية. وتتجاوز المرأة الرجل أيضاً في معدلات المشاركة والأقدمية في مضممار الخدمة العامة.

٤٠ - ورغمما عن المكاسب السالفة الذكر، تدأب حكومة ترينيداد وتوباغو على تنفيذ برامج تستهدف التغلب على التصورات النمطية التقليدية بشأن دور كل من الرجل والمرأة في المجتمع. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت شعبة الشؤون الجنسانية عدة مبادرات في هذا المجال.

٤١ - وشملت المبادرات التي اتخذتها الشعبة إنشاء برنامج اسمه "برنامج تعريف الذكورة المتميزة" يهدف إلى التصدي للتصورات النمطية الجنسانية المنتشرة في بنية المجتمع. وهذه السلسلة المستمرة من حلقات "تدريب المدربين" تزود الرجال العاملين في مختلف الوكالات التابعة للدولة وللقطاع الخاص بالمعارف والمهارات اللازمة لتحسين علاقاتهم الاجتماعية، ولتمكينهم من توفير التدريب والدعم المجتمعي والإرشاد لغيرهم من الرجال والفتيان الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة. وتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

- تنمية علاقات جنسانية محسنة بين الرجال والنساء؛

(١٥) انظر الفقرة ١١ أعلاه.



- توفير التوعية الجنسية/التدريب الجنساني للذكور في شتى الفئات المستهدفة؛
- زيادة عدد الفتيان الذين يُتمون مرحلة التعليم الثانوي وما يليها؛
- خفض معدلات حدوث العنف العائلي وغيره من ضروب العنف؛
- توفير المجال للرجال كي يعبروا عن مشاعرهم وشواغلهم تعبيرا صريحا وخاليا من العنف؛
- تعزيز العلاقات الصحية والإيجابية في البيت بين الرجل والمرأة، وإبراز النموذج الإيجابي لدوريهما ليكون قدوة للأطفال.

وجاوز عدد الرجال الذين تم تدريبهم منذ إنشاء البرنامج ١٠٠٠ رجل، أصبح بعضهم مرتبطين حاليا بشراكة مع شعبة الشؤون الجنسية لاستهداف غيرهم من الرجال والفتيان بفوائد البرنامج. وإضافة إلى ذلك، نُفذ برنامج إذاعي أسبوعي استُعمل فيه محتوى العناصر التدريبية المشمولة في برنامج تعريف الذكورة المتميزة للوصول بها إلى الرجال الذين لا يستطيعون حضور البرامج التدريبية.

٤٢ - وعرضت شعبة الشؤون الجنسية سلسلة من البرامج التلفزيونية في عام ٢٠٠٨ عنونها "المنظور الجنساني ضمن قائمة اهتماماتك: رسالة إلى الرجل"، ركزت على مسائل جنسانية محددة تمس الرجل. وظهر في تلك البرامج محاورون من الخبراء تناولوا بالاستعراض المسائل الجنسية المتصلة بالذكورة والرجولة، والصحة والعافية، والتعليم، والعمل ومكان العمل، والثقافة الشعبية، والقيادة، وصنع القرار. وتدأب الشعبة على استخدام الإذاعة والتلفزيون والصحافة لمواصلة التوعية والتثقيف بشأن المسائل الجنسية الحرجة.

٤٣ - ونظمت الشعبة أيضا سلسلة من المحاضرات/حلقات العمل المتميزة تضمنت محاضرات عن الشأن الجنساني ألقاها لقيف من الخبراء والشخصيات البارزة. وتناولت المحاضرات وحلقات العمل مواضيع منها ما يلي: المنظور الجنساني والصحة؛ والمنظور الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والمنظور الجنساني والتعليم؛ والمنظور الجنساني والتنمية المجتمعية؛ والمنظور الجنساني والقانون؛ والقيادة النسائية؛ والميزة المستجيبة للاعتبارات الجنسية؛ والمنظور الجنساني وتغير المناخ؛ والذكورة والرجولة.

التوصية ٦: زيادة عدد النساء في هيئات صنع القرار

٦ - تشعر اللجنة بالقلق إزاء نقص تمثيل المرأة في مجالات الحياة السياسية والقيادة الاقتصادية. ومما يشغلها في هذا الصدد أن العوامل التي تعرقل مشاركة المرأة في هذه

المجالات تشمل المواقف القائمة على تصورات نمطية، وحصّة المرأة غير المتناسبة من مسؤوليات البيت والأسرة، فضلا عن حواجز هيكلية وثقافية منها مثلا عدم توافر إجازة الأمومة لعضوات البرلمان، مما يرسخ الفكرة القائلة بأن الحياة السياسية مجال للذكور فقط.

وتوصي اللجنة بالأخذ باستراتيجيات تستهدف زيادة عدد النساء في هيئات صنع القرار على جميع المستويات وفي جميع المجالات. وتحقيقا لهذه الغاية، توصي اللجنة بأن تستخدم الحكومة تدابير خاصة مؤقتة وفقا لأحكام الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية لزيادة عدد النساء في مستويات صنع القرار في الحكومة والهيئات الحكومية والإدارة العامة والمؤسسات المملوكة للدولة. وهي توصي أيضا بأن تعزز الحكومة ما تبذله من جهود في تنظيم برامج تدريبية خاصة للمرأة والقيام بصفة منتظمة بشن حملات للتوعية في هذا الصدد.

٤٤ - حدثت زيادات في المشاركة العامة للمرأة على صعيدي القيادة وصنع القرار على المستوى الوطني، وازداد الالتزام بمبحث الخطى نحو تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين بشأن المشاركة والتمثيل السياسيين للمرأة في الحياة العامة. وتبين الإحصاءات ما حدث من تحسن في مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة العامة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وفي إطار التصنيف العالمي للنساء المنتخبات في صفوف البرلمان، الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، احتلت ترينيداد وتوباغو المركز الثالث والثلاثين، حيث بلغت نسبة تمثيل النساء في المجلس الأدنى وهو مجلس النواب ٢٨,٦ في المائة وفي المجلس الأعلى وهو مجلس الشيوخ ٢٢,٦ في المائة. وعلى صعيد الحكم المحلي، تشغل النساء نسبة متوسطة ٣٢ في المائة من مناصب رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية وأعضاء المجالس المحلية. وأظهرت دراسة استقصائية أجرتها شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بالنهوض بالمرأة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ أن النساء يشكلن نسبة متوسطة ٢٩ في المائة من أعضاء مجالس ولجان جميع الهيئات النظامية ومؤسسات الدولة والشركات ذات الأغراض الخاصة والشركات الخاصة المسجلة والاتحادات الائتمانية والنقابات العمالية. (انظر التذييل الأول، الجدول ١).

٤٥ - ومن الإنجازات المهمة على طريق النهوض بالنساء والفتيات في ترينيداد وتوباغو انتخاب أول رئيسة للوزراء في أيار/مايو ٢٠١٠، أصبحت هي نفسها فيما بعد أول امرأة تشغل منصب رئاسة الكمنولث. ومن الجدير بالتنويه أن هذه السيدة قبل انتخابها رئيسة للوزراء كانت أول امرأة تتولى منصب زعيم المعارضة، وقبلها كانت أول امرأة تشغل منصب المدعي العام. وحرصت رئيسة الوزراء على كفالة أن يكون تعزيز المساواة

والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة إحدى الأولويات الوطنية الرئيسية لحكومة ترينيداد وتوباغو، واستضافت في هذا الصدد ندوة إقليمية بشأن موضوع "القيادات النسائية بوصفها من عناصر التغيير الفاعلة" عُقدت في بورت أوف سبين، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وضمت هذه الندوة برلمانيات من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودعت إلى المبادرة القيادية إلى إحداث التحول في مجالات منها مثلا التمكين والأمن الاقتصادي، وإنهاء العنف الجنساني، والنهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية ذات القيمة المتكافئة، وتقاسم المسؤوليات الأسرية. وتضمنت الوثيقة الختامية المعنونة "توافق آراء بورت أوف سبين" توصيات بشأن معالجة هذه المسائل وغيرها. وأعلنت رئيسة الوزراء في تلك الندوة إنشاء وزارة للشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل، بغية إيلاء الأولوية للمسائل الجنسانية في جدول الأعمال الوطني للتنمية.

٤٦ - واستنادا إلى ما أحرزته الندوة الإقليمية من نجاح، دعت سعادة رئيسة الوزراء إلى تنظيم حدث جانبي بشأن المشاركة السياسية للمرأة، عُقد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، على هامش انعقاد الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وشمل المحاورون والمشاركون في رعاية هذا الحدث الافتتاحي صاحبة الفخامة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية؛ والبارونة كاترين أشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وسياسات الأمن؛ وصاحبة السعادة هيلاري كلينتون، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية سابقا؛ وآشا-روز ميغورو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة سابقا؛ وميغيل باتشيليه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سابقا والرئيسة السابقة لجمهورية شيلي؛ وهيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة وزراء نيوزيلندا سابقا. ونتج عن هذا الحدث إعلان مشترك بشأن المرأة والمشاركة السياسية، تضمن "تشجيع جميع الدول على أن تتخذ تدابير استباقية للتصدي للعوامل التي تمنع النساء من المشاركة في الحياة السياسية، مثل العنف، والفاقة، والافتقار إلى فرص التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة، وتحمل الأعباء المزدوجة للعمل المأجور وغير المأجور، وعلى أن تعزز بشكل فعلي المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك عن طريق التدابير الإيجابية، حسب الاقتضاء".

٤٧ - ومن الأدلة الإضافية على مساهمة المرأة في المراتب القيادية أن عدد القاضيات في المحكمة العليا في عام ٢٠١٤ بلغ ١٣ قاضية، بينما تضم محكمة الاستئناف في هيئة قضاها ٣ نساء في سياق زيادة عدد قضاة تلك المحكمة للنهوض بعبء القضايا المتزايدة لديها. وتضم هيئة قضاة المحاكم الجزئية ٤٠ قاضية من مجموع قضاها البالغ ٥٦ قاضيا، في ظل قيادة

أول امرأة تتولى منصب كبير قضاة المحاكم الجزئية لترينيداد وتوباغو. وإضافة إلى ذلك، هناك نساء يشغلن مناصب تنفيذية عليا في مؤسسات القطاع الخاص في ترينيداد وتوباغو.

٤٨ - وفي مضممار الأمن الوطني، ازداد عدد أفراد الشرطة الإناث زيادة ضخمة من ١٢ شرطية في عام ١٩٥٥ إلى ١٧٠٠ شرطية من مجموع أفراد الشرطة البالغ ٦٠٠٠ شرطي في عام ٢٠١١. وقد استفاد أفراد الشرطة الإناث من التحول الذي حدث في دائرة شرطة ترينيداد وتوباغو التي أصبحت تطبق حاليا نظاما للترقية على أساس الكفاءة، على عكس النظام السابق الذي كان يعتمد على الأقدمية. ومن ثم أصبحت تتوافر لجميع أفراد الشرطة، إناثا وذكورا، فرص متكافئة للتدريب والترقي. وتتولى ضابطة شرطة حاليا المنصب الرفيع لمساعد مفوض الشرطة بالنيابة، كما شهد عام ٢٠١١ أكبر عدد من الترقيات لأفراد الشرطة الإناث. (انظر التذييل الأول، الجدول ٢)

٤٩ - وتضم دائرة شرطة ترينيداد وتوباغو وحدة لشؤون المرأة للعناية بالشواغل الجنسانية تحديدا لأفراد الشرطة الإناث، مثل مراكز الرعاية النهارية للأطفال التي تحتاجها الأمهات الشابات العاملات في الدائرة. وبدأت الوحدة أيضا برنامجا للإعداد القيادي لأفراد الشرطة الإناث يؤهلن لشغل المناصب التنفيذية العليا بما فيها منصب مفوض الشرطة. وإضافة إلى ذلك، شرعت الوحدة في عقد حلقات تدريبية تستهدف التوعية الجنسانية لأفراد الشرطة الإناث.

#### التوصية ٧: القضاء على التمييز في ميداني العمالة والتعليم

٧ - تشعر اللجنة بالقلق لأن النساء، حتى وإن تمتعن بمؤهلات تعليمية عليا، ما زلن يتلقين أجورا بخسة في كل قطاع من قطاعات العمالة، باستثناء قطاع العمالة الحكومية. ويساورها القلق أيضا إزاء عواقب التنميط الجنساني المتضمن في المناهج الدراسية، وإزاء ما يترتب على تلقي الفتيات مواد دراسية "نسوية" تقليدية وتلقي الفتيان مواد دراسية "ذكورية" تقليدية من آثار بشأن خيارات العمالة ومستويات الدخل المتاحة للمرأة. ويساور اللجنة القلق كذلك إزاء الافتقار إلى تشريع محدد يحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل ويكفل الانتصاف لضحايا التحرش الجنسي.

وتشجع اللجنة الدولة الطرف على تحليل ظاهرة انعدام الارتباط بين ارتفاع مستوى تحصيل النساء التعليمي ومستويات دخلهن؛ وهي تحت الدولة الطرف على إصلاح المناهج الدراسية وتنقيح الكتب المدرسية بغية مكافحة المواقف التقليدية المتخذة إزاء المرأة، والمساعدة على تهيئة بيئة تمكينية لوجود المرأة في الوظائف الرفيعة المستوى والجيدة الأجر. وتوصي اللجنة أيضا بأن تستفيد الدولة الطرف من البحوث والممارسات

التوافرة فيما يتعلق بتساوي الأجر عن الأعمال ذات القيم المتكافئة والمتماثلة، بغية تذليل مشكلة عدم المساواة في الأجر. وتوصي اللجنة كذلك بالمعاقبة على التحرش الجنسي في أماكن العمل، بما في ذلك في القطاع الخاص، وتوفير سبل الانتصاف للمتضررات.

٥٠ - تشهد ترينيداد وتوباغو ارتفاعا واضحا في معدلات مشاركة النساء والفتيات ومستويات تحصيلهن في جميع مراحل التعليم الإلزامي والتعليم العالي. بيد أن الحكومة تقر بأن هذا لا يزال غير منعكس بالقدر الكافي في ميدان العمالة ولا من حيث تكافؤ الدخل. وفي حين أن عدد النساء في ميدان العمالة قد ازداد<sup>(١٦)</sup>، فإنهن مازلن غير ممثّلات على قدم المساواة في القوة العاملة، ولا يتلقين أجرا منصفًا لقاء عملهن على الرغم من الارتفاع النسبي لمستويات تعليمهن.

٥١ - وسجّل تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩ أن متوسط دخل المرأة في ترينيداد وتوباغو كنسبة مئوية من متوسط دخل الرجل في عام ٢٠٠٧ كان منخفضا في جميع الفئات المهنية إلا في القطاع العام. ففي عام ٢٠٠٧، بلغ الدخل المكتسب التقديري للمرأة ٦٨٦ ١٦ من دولارات الولايات المتحدة في السنة، مقابل دخل الرجل وقدره ٥٥٤ ٣٠ دولارا في السنة. وبلغت النسبة التقديرية لدخل المرأة المكتسب إلى دخل الرجل المكتسب من وظائف متماثلة ٥٥،٠ على الرغم من تفوق المرأة على الرجل من حيث مستوى الإنجاز التعليمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩)<sup>(١٧)</sup>.

٥٢ - وتتضاءل بقدر كبير أيضا نسب النساء ضمن مزاوي الأعمال الحرة وأصحاب العمل في نطاق القوة العاملة. بيد أن المرأة لها نسبة مهيمنة ضمن مزاوي الأعمال الحرة البالغة الصغر، كما أن نسبة ما حصلت عليه النساء في الآونة الأخيرة من القروض المقدمة للمشاريع البالغة الصغر تراوحت من ٥٠ إلى ٦٠ في المائة. وهذه الاتجاهات تدل على أن المرأة، بفضل توافر فرص الترقى في مراحل التعليم، أخذت في التحرك صعودا في نطاق القوة العاملة.

٥٣ - وفيما يتعلق بالتحرش الجنسي، من حيث إنه ضرب من ضروب التمييز الجنساني في أماكن العمل، تُستخدم التشريعات ذات الصلة، مثل قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٨٦، لمقاضاة مرتكبي التحرش الجنسي. بيد أنه لا توجد حاليا قوانين محددة لتوفير وسائل الانتصاف فيما يتعلق بالتحرش الجنسي. وكثيرا ما تدرج وكالات القطاع الخاص والنقابات العمالية في اتفاقها الجماعية أحكاما تستهدف مكافحة التحرش، كما أن المحكمة الصناعية

(١٦) انظر الفقرة ١١ أعلاه.

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩.

أصدرت عدة أحكام لصالح ضحايا التحرش الجنسي داخل أماكن العمل. وقد أنشأت الحكومة لجنة توجيهية لإجراءات مكافحة التمييز والتحرش الجنسي في أماكن العمل، ستشرف على إجراء دراسة وطنية بشأن هذه المسألة.

٥٤ - ويتضمن مشروع السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية إلزام الحكومة بالقيام، عند الاقتضاء، بسنّ وتنقيح تشريعات تفرض الإنصاف بين الجنسين في مجالات التوظيف والترقية والمرتبات وانتهاء الخدمة وغير ذلك من شروط العمل. وسيستلزم هذا إيلاء اهتمام خاص للتشريعات المتصلة بتساوي الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة. ويلزم مشروع السياسة الوطنية الحكومة كذلك بإنشاء آليات مؤسسية للقيام على الوجه الفعال بمراقبة وتعزيز تكافؤ فرص العمالة المتاحة للرجل والمرأة في القطاعين العام والخاص، وإجراء عمليات تدقيق لمدى مراعاة الاعتبارات الجنسانية على جميع المستويات فيما يتعلق بالتوظيف والترقية وانتهاء الخدمة وشروط العمل والمرتبات والحد الأدنى للأجر ومساائل الإنصاف بين الجنسين.

التوصية ٨: إدراج العاملين بالمنازل في تعريف "العامل" الوارد في قانون العلاقات الصناعية

٨ - تشعر اللجنة بالقلق من أنه على الرغم من أن العاملين بالمنازل يحق لهم الحصول على حد أدنى للأجر طبقاً للأمر الجديد الصادر بشأن الحد الأدنى للأجور، فإنهم ليسوا مشمولين في نطاق تعريف "العامل" المنصوص عليه في قانون العلاقات الصناعية.

وتحيب اللجنة بالدولة الطرف أن تدرج العاملين بالمنازل في نطاق تعريف "العامل" المنصوص عليه في قانون العلاقات الصناعية.

٥٥ - تدرك الحكومة أن العاملين بالمنازل غير مشمولين حالياً في نطاق تعريف "العامل" المنصوص عليه في قانون العلاقات الصناعية لعام ١٩٧٢. وقد أدرجت مسألة إعادة تعريف "العامل" في جدول الأعمال المتعلقة بالتشريعات للوحدة القانونية بوزارة العمل وتنمية المشاريع الحرة الصغيرة والبالغة الصغر. والصعوبة التي تكثف تعريف المستخدمين بالمنازل بأنهم عاملين هي أنه سيستتبع بالضرورة أيضاً تعريف من يستخدمونهم من أرباب الأسر المعيشية بأنهم أصحاب عمل مما يجعلهم عرضة للمقاضاة أمام المحكمة الصناعية. وقد يكون لهذا أثر معاكس هو ثني أرباب الأسر المعيشية عن استخدام هؤلاء العمال. ولا تزال هذه المسألة قيد المعالجة بغية مراجعة قانون العلاقات الصناعية لعام ١٩٧٢.

٥٦ - أما قانون التأمين الوطني لعام ١٩٧١، فقد أُجريت له تعديلات في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣<sup>(١٨)</sup>. وتشمل هذه التعديلات ما يلي: زيادات في الاستحقاقات الواجبة الدفع للعاملين؛ وأحكام لتشديد الإجراءات المتخذة ضد أصحاب العمل المخالفين؛ وأحكام تميز للعاملين صرف مدفوعات لحساب أنفسهم. وبُذلت جهود حققت زيادة في الوعي العام بغية كفالة عدم استثناء ذوي الدخل المنخفض خصوصا من الحصول على الاستحقاقات المنصوص عليها في القانون. وأصبحت الضريبة على التأمين الوطني الذي يُدفع لصالح العاملين بالمنازل واجبة الرد حاليا تخفيضا لأصحاب العمل على التقيد بأحكام القانون.

التوصية ٩: استتصال شأفة الفقر بين النساء

٩ - ويساور اللجنة القلق إزاء ارتفاع نسبة الفقر في مختلف الفئات النسائية، ولا سيما فئة ربات الأسر المعيشية. وتدرك اللجنة أن الأسر المعيشية التي ترأسها النساء قد تأثرت سلبا ببرامج التكيف الهيكلي والحالة العالمية المتغيرة.

وتطلب اللجنة إلى الدولة الطرف أن تقدم معلومات إضافية بشأن البرامج والمشاريع التي نُفذت لمكافحة ما تخلف عن برامج التكيف الهيكلي من تأثير سلبي على النساء بوجه عام، وعلى الأسر المعيشية التي ترأسها النساء بوجه خاص، وأن تكفل أن تكون السياسات الحكومية الرامية إلى استتصال شأفة الفقر سياسات مستمرة، وشاملة للمنظور الجنساني، وغير مؤدية إلى تهميش النساء.

٥٧ - يفيد التقرير الديمغرافي لتعداد السكان والإسكان في ترينيداد وتوباغو لعام ٢٠١١ أن متوسط حجم الأسرة المعيشية يبلغ ٣,٣ أشخاص. ويجدر بالتنويه أن نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها نساء قد زادت من ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١١. والأسر المعيشية المنخفضة الدخل التي ترأسها امرأة وحيدة يغلب أن تكون أشد فقرا من الأسرة التي يعولها رجل مكتسب للدخل، وأكثر تعرضا للمخاطر الاجتماعية (انظر التذييل الأول، الجدول ٣، للاطلاع على بيان موجز لخصائص الأسر المعيشية من حيث نوع الجنس ومن يرأس الأسرة المعيشية، لعام ٢٠٠٦). وبغية معالجة هذه التحديات، اضطلعت الحكومة بعدة برامج رئيسية على النحو المبين أدناه.

(١٨) أُجريت تعديلات لقانون التأمين الوطني لعام ١٩٧١ بموجب القوانين التالية: (رقم ٩ لعام ٢٠٠٤)؛ و(رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٧)؛ و(رقم ١٧ لعام ٢٠٠٨)؛ و(رقم ١٨ لعام ٢٠٠٨)؛ و(رقم ٢ لعام ٢٠١٢)؛ و(رقم ٢ لعام ٢٠١٣)؛ و(رقم ٧٣ لعام ٢٠١٣).

٥٨ - وأنشأت شعبة الشؤون الجنسانية خلال الفترة قيد الاستعراض معهد الإنصاف بين الجنسين. وكُلف هذا المعهد بالمسؤولية عن تنفيذ البرامج والمشاريع الرامية إلى تعزيز الإنصاف بين الجنسين. ويسر هذا المعهد المتحول توفير كمّ ضخم من برامج التدريب الجنساني والتعزيز المؤسسي للمنظمات غير الحكومية والجماعات الفتوية المجتمعية والأفراد من عامة الجمهور. وشملت الدورات الدراسية ما يلي: الوالدية، والقيادة، وبناء أفرقة العمل، وتدريب مقدمي المشورة من الأفراد العاديين في المجتمع المحلي، وبرامج تنمية الأنشطة التجارية، وبرنامج تدريب الرجال على المهارات غير التقليدية الذي بُدئ في عام ٢٠٠٤ بدورة للتدريب على إعداد الطعام.

٥٩ - وبلغ برنامج المرأة المتوائمة حالياً سنته الحادية عشرة. وقد صُمم هذا البرنامج من أجل معالجة مشكلة البطالة بين النساء الوحيدات ذوات المهارات الضئيلة/المنعدمة والدخل المنخفض/المنعدم اللاتي يرأسن أسراً معيشية ويتراوح سنهن من ٢٦ إلى ٤٥ سنة. ويشمل البرنامج تدريباً مكثفاً على أساس التفرغ لمدة ثمانية أسابيع ويتألف من منهجين تدريبيين: '١' رعاية كبار السن والزراعة، و'٢' المهارات الحياتية. ويُنفذ البرنامج حالياً في مختلف مناطق ترينيداد. ومنذ إنشاء البرنامج حتى الآن، تم تمكين عدد يجاوز ٥٠٠٠ امرأة اكتسبن عن طريقه مهارات تؤهلهن للتوظيف.

٦٠ - أما برنامج تدريب النساء على المهارات غير التقليدية، فقد أتم منذ إنشائه في عام ٢٠٠١ إلى الآن تدريب عدد يجاوز ٣٠٠٠ امرأة في مجالات غير تقليدية منها البناء والسباكة والرسم الفني وقراءة الرسوم الفنية وأعمال الإنشاء والنجارة وإصلاح السيارات والتركيبات الكهربائية. وتتلقى النساء التدريب لمدة مجموعها ٣٢٠ ساعة على مدى ستة أشهر على أساس عدم التفرغ. وتُعزّز المهارات التقنية/المهنية بالتنوعية الجنسانية، ومهارات النهوض بالأعباء الحياتية، ومعالجة نقص المهارات الحاسوبية، وكفالة الإلمام بالقراءة والكتابة، ومهارات مزاولة الأعمال الحرة.

٦١ - وبدأت وزارة الحكم المحلي في عام ٢٠٠١ برنامجاً يسمى برنامج إغاثة المرأة من البطالة من أجل النساء العاطلات عن العمل والمعرضات للفقر أو يعشن في فقر ويتراوح سنهن من ١٧ سنة إلى ٦٥ سنة. ووظّف هذا البرنامج الكثيف الاستخدام لليد العاملة (في الصيانة) عدداً متوسطه ٢٧٦٠ امرأة في شتى أنحاء البلد، بصفة نصف شهرية. ووسّع البرنامج أيضاً نطاق ما يوفره من التدريب ليشمل مهارات غير تقليدية في مجالات صنع المفاصل الاصطناعية، واستزراع الأسماك، والتشييد، وإدارة الأعمال.



٦٢ - وأنشأت وزارة الشعب والتنمية الاجتماعية برنامجا يسمى البرنامج الاجتماعي للإغاثة من البطالة، وظّف عددا يزيد عن ٢٠٠ من أمهات الأطفال المصابين بالشلل المخي للعمل في المراكز الاجتماعية، تمكينا لهن من اكتساب قدر من الدخل وتوفير الرعاية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٦٣ - وتستضيف وزارة التنمية المجتمعية سنويا مسابقة كأس رئيس الوزراء للقرية المثلى، وستحتفل في عام ٢٠١٤ بحلول السنة الخمسين لهذه المسابقة. ومسابقة "القرية المثلى" هي مسابقة متعددة الجوانب أساسها راسخ في واقع الحياة المجتمعية وتثري روح التعددية الثقافية من حيث إنها لا تقتصر على فنون الأداء في مجالات الموسيقى والرقص والدراما. وهي تسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي والنمو والنماء الشخصي للمرأة في المناطق الريفية، وتحافظ على حياة الروح المجتمعية الدافعة إلى تحسين وتنمية خبرات المواطنين في مجالات الرياضة والفنون، فضلا عن تحسين وتنمية معرفتهم بتقاليدنا الشعبية. وعلى وجه الإجمال، تهدف هذه المسابقة السنوية إلى تحقيق ما يلي:

- ١' تمكين المجتمعات المحلية؛
- ٢' توفير الفرصة للمجتمعات المحلية كي تصبح أكثر وعيا ببيئتها، وتشارك في العمليات الرامية إلى تحسين هذه البيئة، وتنمي في الوقت نفسه إحساسها بقيمتها الذاتية؛
- ٣' تشجيع مشاعر الفخر الوطني والروح المجتمعية والارتقاء المجتمعي عن طريق التنافس الصحي والتفاعل الاجتماعي؛
- ٤' تشجيع المواهب الإبداعية لدى أفراد شعبنا في مجالات الغذاء والفنون؛
- ٥' تشجيع الحفاظ على فننا الشعبي خصوصا والاحتفاء بالفنون عموما؛
- ٦' التعرف على مواقعنا التاريخية والبيئية في جميع أرجاء ترينيداد وتوباغو والحفاظ على هذه المواقع وتسجيلها.

٦٤ - ومن المبادرات الأخرى التي تهدف بها الحكومة إلى تحقيق الإنصاف بين الجنسين وتخفيف حدة الفقر برنامج رئيسي لوزارة التنمية المجتمعية هو صندوق التنمية المجتمعية. والهدف الذي ترمي إلى تحقيقه جميع المشاريع المشمولة في هذا الصندوق هو إيجاد سبل مستدامة لاكتساب الرزق للمجتمعات المحلية التي تعاني العوز، سعيا إلى سد فجوة الفقر. وتشمل المشاريع والبرامج التي يمولها الصندوق المشاريع والبرامج التي تبدوها المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية من أجل إيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية وعناصر البنية

الأساسية إلى الفقراء والمعوزين. وتشمل الجوانب الرئيسية التي يتميز بها الصندوق إشراك جمهور المستفيدين في جهود التخفيف من حدة الفقر، فضلا عن احتوائه على عنصر لتقديم المساعدة الفنية يركز على التعزيز المؤسسي للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. وقد مول الصندوق عدة مشاريع لتعزيز تمكين المرأة. وأحد هذه المشاريع هو مشروع الزراعة الذي تظطلع به لجنة العمل في منطقة القطاعات البحرية، والذي يهدف إلى مكافحة التأثير السلبي لبرامج التكيف الهيكلي على النساء، وبخاصة على الأسر التي ترأسها نساء. ودرّب المشروع ١٢ امرأة عاطلة عن العمل، كان عديد منهن رئيسات لأسر معيشية، على الزراعة القصيرة الأمد وتكنولوجيا الزراعة الصندوقية لتوفير وسيلة يكتسبن بها الدخل اللازم لهن ولأسرهن. وينفذ المشروع بصفة دورية على أساس تدريب مجموعات أخرى من النساء تضم كل منها ١٢ امرأة، في دورات متتالية تدوم كل منها ثلاثة أشهر.

٦٥ - وتقوم وزارة التنمية المجتمعية بتنسيق أعمال برنامج التدريب على المهارات الذي يهدف إلى تمكين المرأة في المناطق الريفية، خصوصا في مجالي العمالة والصحة. والمهمة التي يضطلع بها هذا البرنامج مهمة ذات شقين. فهو أولا يقدم دعما بالغ الأهمية إلى ربوات الأسر المعيشية المنخفضة الدخل بتزويدهن بالمهارات التي تمكنهن من مزاولة الإنتاج المتزلي للسلع والخدمات، فيقل بذلك إنفاق الأسرة المعيشية ويتاح لها استخدام مواردها المالية الشحيحة على نحو أكثر فعالية، ومن ثمّ يتحسن مستوى معيشتها. وثانيا، يوفر البرنامج التدريب للأشخاص الذين يعانون البطالة أو العمالة الناقصة بهدف تزويدهم بالمهارات الضرورية لتعزيز قدرتهم التنافسية في سوق العمل وقدرتهم على العمل لحساب أنفسهم في إطار مبادرات مستدامة.

٦٦ - وتتمثل الأهداف الأساسية لبرنامج التدريب على المهارات فيما يلي:

- ١' تمكين المواطنين من تحقيق التمكين الاقتصادي وتوفير رؤية واضحة لدى المجتمع لإمكانات التنمية؛
- ٢' توفير فرص حقيقية لأفراد المجتمع تتيح لهم المشاركة في المسيرة الرئيسية للتنمية؛
- ٣' تعزيز نوازع الاعتماد على الذات لدى المواطنين، وتشجيعهم على اتخاذ المبادرات فيما يخص نماءهم الشخصي وكذلك نماء مجتمعاتهم المحلية؛
- ٤' تعزيز الشعور بالقيمة الذاتية لدى أفراد المجتمع المحلي وفي البلد بأسره؛
- ٥' تحفيز المبادرات الإبداعية؛

٦' توفير الفرص المتكافئة لتحسين نوعية الحياة لجميع أفراد المجتمع.

٦٧ - ويولي برنامج التدريب على المهارات اهتماما خاصا للتعليم والتدريب بغية إيجاد فرص للعمالة المستدامة تخفف من حدة الفقر وتعزز الإنصاف والتواؤم في المجتمع. ويوفر البرنامج التدريب على مستويين، المستوى الأول والمستوى الثاني، وذلك في المجالات المواضيعية التالية:

١' الدورات الفنية/المهنية؛

٢' دورات التنمية الشخصية؛

٣' دورات الحرف اليدوية؛

٤' دورات إنشاء/إدارة مشاريع الأعمال الحرة (المشاريع البالغة الصغر).

التوصية ١٠: منع حدوث زواج الأطفال

١٠ - يساور اللجنة القلق من أن عددا من الأنظمة القانونية التي تنظم شؤون الزواج يميز زواج الأطفال. وتنوه اللجنة إلى أن هذه الزيجات تحظرها الفقرة ٢ من المادة ١٦ من الاتفاقية، وأن لها عواقب خطيرة تضر بالفتيات، لا سيما صحتهن. وتشعر اللجنة بالقلق إزاء ارتفاع معدل الحمل بين المراهقات وإزاء عواقبه على مدى تمتع الفتيات بالحقوق المكفولة بموجب الاتفاقية، وبخاصة في مجال التعليم.

وتحث اللجنة الدولة الطرف على أن تكفل تماشي جميع قوانينها المتعلقة بالحد الأدنى لسن الزواج، وبرامجها الأخرى الهادفة إلى منع الزواج المبكر، مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية. وتوصي اللجنة أيضا بأن تطبق ترينيداد وتوباغو سياسات وبرامج مناسبة فيما يتعلق بالثقف الجنسي والثقف في مجال تنظيم الأسرة.

٦٨ - يُعرّف القاصر، وفقا لقانون جنسية جمهورية ترينيداد وتوباغو لعام ١٩٧٦، بأنه "الشخص الذي لم يبلغ سنه ١٨ سنة". أما الحد الأدنى القانوني لسن الزواج فتقرره القوانين والممارسات الخاصة للطوائف الدينية المختلفة، كما ذكر أعلاه. وسن الموافقة على الزواج في ترينيداد وتوباغو محكوم بقوانين تشريعية وقوانين عرفية أيضا. وقوانين الزواج الأربعة في ترينيداد وتوباغو، التي تعكس التعددية العرقية لسكان هذا البلد، تتضمن أحكاما مختلفة بصدد الحد الأدنى لسن زواج الفتيات الصغيرات السن.

٦٩ - وقوانين الزواج الأربعة في ترينيداد وتوباغو هي كما يلي:

- قانون الزواج لعام ١٩٢٣: هذا القانون، الذي يسري على الزيجات المسيحية وعلى الزيجات المدنية، يميز للذكور عقد الزواج في سن الرابعة عشرة بينما يجيز ذلك للإناث في سن الثانية عشرة (وهما الحدان الأدنى لسن الزواج في القانون العربي).
- قانون الزواج والطلاق للمسلمين لعام ١٩٦١: تقضي المادة ٨ من هذا القانون بأن الفرد من أفراد الطائفة الإسلامية يصبح في إمكانه عقد الزواج في سن السادسة عشرة في حالة الذكور وفي سن الرابعة عشرة في حالة الإناث. بيد أنه في حالة الزواج المرتقب بين شخصين يكون أيهما دون سن الثامنة عشرة، تلزم الموافقة على ذلك من الوالد أو من الوصي إذا كان الوالد متوفيا.
- قانون الزواج الهندوسي لعام ١٩٤٥: هذا القانون يقضي بأن الفرد من أفراد الطائفة الهندوسية يصبح في إمكانه عقد الزواج في سن الثامنة عشرة في حالة الذكور وفي سن السادسة عشرة في حالة الإناث. وعلى الرغم من ذلك، يمكن عقد الزواج الشرعي للذكر دون سن الثامنة عشرة أو للإنتى دون سن السادسة عشرة حيثما يتم الحصول على الموافقة الصحيحة على ذلك من أحد الوالدين أو من الوصي.
- قانون زواج الأوريسا لعام ١٩٩٩: تنص المادة ٩ من هذا القانون على ما يلي: "السن الذي يصبح عنده الشخص، من الطائفة ذات العقيدة أو الديانة الأوريسية، قادرا على عقد الزواج هو سن الثامنة عشرة في حالة الذكور و سن السادسة عشرة في حالة الإناث. ولا يجوز لمسؤول عقد القران إجراء العقد الشرعي للزواج إذا كان الزوج المرتقب دون سن الثامنة عشرة أو إذا كانت الزوجة المرتقبة دون سن السادسة عشرة، ما لم تكن موافقة القاصر على ذلك قد أعطيت وفقا للأحكام التالية من هذه المادة. وهذه الموافقة اللازمة من القاصر على الزواج يعطيها والد القاصر أو والدته، وإذا كان الوالدان متوفيين، يعطيها الوصي أو الأوصياء الذين يعينهم رئيس الجمهورية لهذا الغرض".

٧٠ - وفي حين أن قوانين الزواج الأربعة في ترينيداد وتوباغو تبيح زواج الفتيات البالغ سنهن ١٢ و ١٤ و ١٦ سنة، فإن ممارسة الزواج المبكر قد تقلصت بقدر كبير. ففي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧، بلغ عدد زيجات الفتيات دون سن الخامسة عشرة ١٠٤ زيجات. بيد أنه لم تحدث في الفترة نفسها أي زيجات لفتيان دون سن الخامسة عشرة. وفيما يتعلق بالفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، بلغ عدد زيجات الفتيات ٤٠٦ ٨ زيجات، وعدد زيجات الفتيان

١٣٠٢ زيجة<sup>(١٩)</sup>. وورد في التقرير الديمغرافي لتعداد السكان والإسكان في ترينيداد وتوباغو لعام ٢٠١١ أن ٢٢ فتاة في سن الرابعة عشرة قد تزوجن وأن ١٥ فتى أيضا قد تزوجوا في سن الرابعة عشرة. وفي الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، تزوجت ٩٠٢ فتاة وتزوج ٢٣٥ فتى<sup>(٢٠)</sup>.

٧١ - وفي عدة حالات، يتعارض الحد الأدنى لسن الزواج مع أهداف حماية الطفل التي تنشدها التشريعات المتعلقة بالجرائم الجنسية. وتقرر هذه التشريعات أن سن الموافقة على مزاوله النشاط الجنسي هو سن السادسة عشرة<sup>(٢١)</sup>. وعلى الرغم من التغييرات التدريجية الحادثة في المجتمع، فإن حكومة ترينيداد وتوباغو مدركة لما ينطوي عليه زواج الأطفال بطبيعته من إضرار برفاه الفتيات ونمائهن. والحكومة ملتزمة أيضا بأن تحمي جميع الأطفال، وبأن تكفل لكل طفل القدرة على النماء إلى ما يحقق كامل إمكاناته. ومن ثم يتواصل بذل الجهود المتضافرة من أجل القضاء على ممارسة زواج الأطفال.

٧٢ - وفي عام ٢٠١١، جاء في الخطاب الذي ألقته رئيسة الوزراء، بصفتها الرئيسة الحالية عندئذ للكمنولث، لدى افتتاح اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث المعقود في بيرث، استراليا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ما يلي "لقد أنشأت وزارة للشؤون الإنسانية والشباب ونماء الطفل، تقوم في الوقت الراهن بتفحص مسألة تغيير قوانيننا فيما يتعلق بزواج الأطفال". واستجابة لما صرحت به رئيسة الوزراء، تضمن البيان الختامي لاجتماع رؤساء حكومات الكمنولث ما يلي: "ينبغي للكمنولث، مع إبلاء الاعتبار الواجب للتشريعات المحلية للبلدان الأعضاء، أن يعالج مسألة الزواج المبكر والقسري، وأن ينظر في الإجراءات التي ترمي إلى دعم حقوق المرأة والطفل والتشارك في أفضل ما لديه من ممارسات تعزيزا لتنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة مسألة الزواج المبكر والقسري".

(١٩) المكتب الإحصائي المركزي، حكومة ترينيداد وتوباغو، *ASD Report 1997-2007*، بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، ٢٠٠٩.

(٢٠) المكتب الإحصائي المركزي، التقرير الديمغرافي لتعداد السكان والإسكان في ترينيداد وتوباغو لعام ٢٠١١، وزارة التخطيط والتنمية المستدامة، جمهورية ترينيداد وتوباغو، ٢٠١٢.

(٢١) Gaietry Pargass، "استعراض للقوانين المتصلة بالإيذاء الجنسي للأطفال في ترينيداد وتوباغو"، دراسة تم إعدادها بتكليف من معهد دراسات الشؤون الإنسانية والتنمية، جامعة جزر الهند الغربية، سانت أوغسطين، ترينيداد وتوباغو، وتحالف ترينيداد وتوباغو لمكافحة العنف العائلي، من أجل المشروع العملي/البحثي المعنون "كسر الصمت: نهج متعدد القطاعات لمنع الإيذاء الجنسي للأطفال والتصدي له في ترينيداد وتوباغو"، تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٧٣ - وقد عقدت وزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل مشاوراة وطنية للجهات المعنية بشأن "توحيد السن القانوني للزواج في ترينيداد وتوباغو" في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ومن الجدير بالذكر أن نحو ٤٠ في المائة من المشاركين كانوا شبابا يمثلون شتى الديانات، وأعربوا في كلماتهم عن معارضة قوية للزواج المبكر. ومتابعة لذلك، عقد وزير الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل مشاوراة مع القيادات الدينية للديانات الإسلامية والهندوسية والأوريسية لمناقشة المسألة. ويضاف إلى ذلك أنه خلال المناقشة البرلمانية التي حرت مؤخرا بشأن القانون المتعلق بالأطفال لعام ٢٠١٢، تكلم بعض الأعضاء المستقلين في مجلس الشيوخ معربين عن معارضتهم للزواج المبكر في ترينيداد وتوباغو. وهناك أيضا مشاورات عامة عقدتها المنظمة النسائية الهندوسية، وهي منظمة نسائية دينية غير حكومية، ورابطة أنجُم سنة الجماعة لترينيداد وتوباغو، لمناقشة مسألة الزواج المبكر.

٧٤ - وتقر الحكومة بارتفاع معدل الحمل بين المراهقات وبضرورة معالجة هذا الأمر. وقد نوه وزير التعليم في آذار/مارس ٢٠١٢، في سياق مشاركته في مناقشة مشروع القانون المتعلق بالأطفال (حاليا القانون المتعلق بالأطفال لعام ٢٠١٢)، إلى إحصاءات مستمدة من المكتب الإحصائي المركزي (٢٠٠٦) تفيد بأنه تحدث سنويا ٢ ٥٠٠ حالة حمل بين المراهقات دون سن الثامنة عشرة. وتشمل المبادرات الجاري تنفيذها حاليا لمعالجة هذه المسألة برنامجا يسمى برنامج الأمومة المبكرة اضطلعت به في البداية وزارة التنمية الاجتماعية ثم أصبح حاليا ضمن اختصاص وزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل. وفي حين أن هذا البرنامج يقدم للفتيات المعلومات والدعم بشأن كيفية العناية بأطفالهن، فإن زخمه الرئيسي يستهدف تشجيعهن على مواصلة تعليمهن النظامي. وإضافة إلى ذلك، تضطلع رابطة تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو ببعض البرامج المتعلقة بحمل المراهقات تشمل توفير عيادات مفتوحة دون سابق ميعاد، وتقديم المعلومات والخدمات، والتوعية العامة.

٧٥ - وفيما يتعلق بالثقيف الجنسي في منظومة التعليم الرسمي، أعدت وزارة التعليم منهجا تربويا بشأن الصحة والحياة الأسرية لتلاميذ المدارس الابتدائية. وخلال مرحلة تدريب معلمي المدارس الابتدائية على تنفيذ هذا المنهج التربوي، يغلب ألا يكون مشمولاً في مناهج المدارس الابتدائية ذات الصلة. وإدراكا لضرورة وجود الثقيف الجنسي في المدارس، تعكف وزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل حاليا على إعداد برنامج للثقيف بشأن نوع الجنس والحياة الجنسية يهدف إلى توعية الآباء والأمهات عن طريق الرابطة الوطنية للآباء والمعلمين. وعندما يصبح الآباء على وعي تام بضرورة الثقيف الجنسي، يُتوقع أن يصبحوا أكثر قبولا لتلقي أبنائهم في المدارس للمنهج التربوي المتعلق بالصحة والحياة الأسرية.

٧٦ - وقد أصدر برلمان ترينيداد وتوباغو عدة تشريعات تهدف إلى حماية الأطفال. وتشمل هذه التشريعات ما يلي:

- قانون الهيئة المعنية بالأطفال لعام ٢٠٠٠

صدر هذا القانون بصفة جزئية على نحو يمكن من تعيين مجلس للإدارة يعمل على إتمام إعداد ما يكفي من عناصر البنية الأساسية والسياسات والإجراءات للتمكن من إتمام سنّ هذا القانون. وستكون هذه الهيئة، لدى تمام إنشائها، مسؤولة عن جملة أمور منها التحقيق في الشكاوى المقدمة من الموظفين والأطفال وآباء الأطفال بصدد أي طفل قيد الرعاية في إحدى الدور المجتمعية أو بيوت الكفالة أو دور الحضانة. وقد عدل قانون الهيئة المعنية بالأطفال في عام ٢٠٠٣ بالقانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠٠٨ بالقانون رقم ١٤ لعام ٢٠٠٨.

- قانون تبني الأطفال لعام ٢٠٠٠

يسن هذا القانون الأحكام المتعلقة بتنظيم الإجراءات التي تحكم تبني الأطفال، ومنها إنشاء هيئة للتبني. ويسند القانون إلى هذه الهيئة المسؤولية عن جملة أمور منها تلقي الطلبات من الآباء والأوصياء والهيئة المعنية بالأطفال والمرتبب تبنيهم للأطفال بصدد تبني الأطفال؛ وإجراء التحقيقات لتتظر فيها المحاكم؛ وبذل التعاون والمساعدة للهيئة المعنية بالأطفال فيما يتعلق بالتبني؛ والتقدم بتوصيات إلى المحاكم؛ والاستماع إلى آراء الطفل.

- قانون الدور المجتمعية وبيوت الكفالة ودور الحضانة للأطفال لعام ٢٠٠٠

يسن هذا القانون الأحكام المتعلقة بمراقبة وترخيص وتنظيم الدور المجتمعية وبيوت الكفالة ودور الحضانة في ترينيداد وتوباغو. وطبقا لهذا القانون، لا يجوز لأي شخص أن يدير دارا مجتمعية بدون الحصول على ترخيص لهذه الدار من الهيئة المعنية بالأطفال. وإضافة إلى ذلك، ينشئ هذا القانون نظاما للرعاية عن طريق الكفالة تتولى إدارته الهيئة المعنية بالأطفال.

- قانون مكافحة الاختطاف الدولي للأطفال لعام ٢٠٠٨

سُنّ هذا القانون وأصبح نافذا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وهو يكفل سريان اتفاقية لاهاي بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال على ترينيداد وتوباغو. وترد أحكام هذه الاتفاقية في ملحق للاتحة هذا القانون، وهي تهدف إلى ضمان الإعادة الفورية للأطفال الذين نُقلوا إلى أي دولة متعاقدة أو احتُجزوا فيها بطريقة غير

مشروعة، وضمان الاحترام الفعلي لحقوق الحضانة والزيارة التي ينص عليها قانون إحدى الدول المتعاقدة في الدول المتعاقدة الأخرى. وينشئ القانون هيئة مركزية تسمى هيئة مكافحة الاختطاف المدني للأطفال مهمتها إنجاز الواجبات المفروضة بموجب الاتفاقية. وتؤدي هذه الهيئة مهامها أيضا في ظل ولاية المدعي العام.

- قانون صندوق الحفاظ على حياة الأطفال لعام ٢٠١٠

سُنَّ قانون صندوق الحفاظ على حياة الأطفال بمبادرة من رئيسة الوزراء في عام ٢٠١٠. وقد أُنشئت بموجب القانون هيئة صندوق الحفاظ على حياة الأطفال من أجل توفير التمويل والدعم في الحالات الحرجة خصيصا للأطفال المحتاجين لخدمات إنقاذ الأرواح وخدمات المستوى الثالث للرعاية الصحية.

- قانون الأحكام المتنوعة (الحد الأدنى لسن الاستخدام) لعام ٢٠٠٧

هذا القانون يهدف إلى إنفاذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتصلة بالحد الأدنى لسن الاستخدام، ويجعل الحد الأدنى لسن الاستخدام ١٦ سنة. وهو يُعدّل أيضا القانون المتعلق بالأطفال لعام ١٩٦٥ فيما يخص الأطفال قيد الاستخدام، وينص كذلك على القواعد المتصلة بأصحاب العمل بشأن إدارة عمل الأشخاص الذين يقل سنهم عن ١٨ سنة.

- قانون الدعاوى المتعلقة بالأسرة لعام ٢٠٠٤

هذا القانون يتعلق بأي دعوى بشأن مسائل الأسرة تنشأ من أي محكمة تدوينية عليا أو جزئية. وهو يتضمن الأحكام المتعلقة بخدمات مراقبي السلوك وكذلك الوسطاء في المسائل الأسرية.

- القانون المتعلق بالأطفال لعام ٢٠١٢

هذا القانون يتعلق بالجرائم الجنائية المرتكبة ضد الأطفال وبمركبي الجرائم ضدهم ويهدف إلى إلغاء القانون المتعلق بالأطفال لعام ١٩٦٥ والحلول محله. ويعزز هذا القانون الجديد نظام حماية الأطفال ويتضمن أحكاما بشأن بعض الجرائم المرتكبة ضد الأطفال التي لم تكن مدرجة من قبل في النظام القديم. ومن الجرائم التي أضيفت في النص المستجد الجرائم المتصلة بالأسلحة النارية؛ وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ وإيذاء الأطفال عن طريق البغاء؛ والجرائم الجنسية عموما؛ وجرائم المخدرات الخطيرة والتبغ والكحول؛ والجرائم المتصلة باستغلال الأطفال في المواد الإباحية.



٧٧ - وترينيداد وتوباغو هي إحدى الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل. وقد كُلفت لجنة عيّنها مجلس الوزراء بتنفيذ مواد هذه الاتفاقية. وفي هذا الصدد، أنشئت اللجنة المعنية بخطة العمل الوطنية من أجل الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة لتضع اتفاقية حقوق الطفل موضع التطبيق. وتعمل هذه اللجنة المتعددة القطاعات على صوغ خطة استراتيجية وطنية من أجل الأطفال. وتشمل اثنتان من الاستراتيجيات المعتمدة لزيادة الوعي العام بحقوق الطفل تنفيذ برامج شاملة للتنظيف العام والاحتفال السنوي باليوم الدولي للطفل.

٧٨ - وقامت لجنة عيّنها مجلس الوزراء بصوغ سياسة وطنية جديدة بشأن الشباب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، اعتمدها مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وتُسنَد إلى وزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل المسؤولة عن تنمية قدرات الشباب من الفئة العمرية ١٢-٢٩ سنة وتمكينهم من أجل أن يحسموا خياراتهم الحياتية حسما مستنيرا. وتشمل الأهداف العامة لهذه السياسة ما يلي: تمكين الشباب من بدء الأنشطة التي تحقق نماءهم ونماء مجتمعاتهم المحلية ومن المشاركة فيها وقيادتها؛ وكفالة توافر سبل حصول الشباب على الموارد الكافية؛ وكفالة تناسق الاستجابة من جميع الجهات المعنية في مجال تشغيل البرامج المتصلة بالشباب؛ وتنمية شيم المواطنة والعزة لدى الشباب. وإضافة إلى ذلك، تعمل شعبة شؤون الشباب بالوزارة، بالتعاون مع الوكالات الأخرى (بما فيها وزارة الصحة ورابطة تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو ومنظمة أنصار الوالدية السليمة وجمعية الشبان المسيحية والصليب الأحمر)، على إيصال الثقافة الجنسية والمهارات الحياتية إلى الشباب غير الملحقين بالمدارس. وتشمل الفئات والمبادرات المستهدفة لتنظيمات الشباب، و”الحافلات التثقيفية” المدرسية، وبرامج تثقيف الأقران. ويقوم برنامج التوعية المتحول التابع للشعبة، المسمى ”قافلة الصحة الشبانية“، بزيارة المجتمعات المحلية، مستهدفا في المقام الأول جماعات الشباب ثم، بالتبعية، أسرهم. وتُستخدم في نشر المعلومات منهجيات متنوعة، بما فيها الفنون الثقافية والاستعراضية والدرامية. وتتوافر للشباب إمكانية أخذ فحوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضغط العين وضغط الدم، ومشاهدة عروض تتضمن معلومات عن الإصابات بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وغير ذلك من المسائل المتصلة بالصحة.

التوصية ١١: برامج تنظيم الأسرة التي تستهدف الرجل والمرأة

١١ - تشعر اللجنة بالقلق لأنه يبدو أن برامج تنظيم الأسرة لا تستهدف سوى المرأة، ولأن التركيز محدود على مسؤولية الرجل في هذا الصدد.

وتوصي اللجنة بتنفيذ برامج تستهدف تشجيع الرجال على المشاركة في تحمل مسؤوليات تنظيم الأسرة.

٧٩ - إبان الفترة قيد الاستعراض، انصرف الاهتمام بقدر أكبر من التركيز إلى دور الرجل في مجالات تنظيم الأسرة، وتقاسم المسؤوليات الأسرية، وبناء أوضاع تحقق مزيداً من الإنصاف بين الجنسين. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، شرعت شعبة الشؤون الجنسانية بوزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل في التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل توعية الرجال والفتيان بمسؤوليتهم بصدد مسائل الصحة الجنسية والإنجابية. وعن طريق هذه المبادرة، تم إنتاج بعض الملصقات و ٦ نشرات (عن الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، ووسائل منع الحمل، والرفالات، والحمل، ورعاية الرضع حديثي الولادة، والعقم)، وتم توزيعها عن طريق بعض العروض، وقافلة بشأن صحة الرجل، ومعرض موضوعه الأبوة أقامته وزارة الأمن الوطني.

٨٠ - ونفذت شعبة الشؤون الجنسانية أيضاً برنامجاً سمّته برنامج تعريف الذكورة المتميزة<sup>(٢٢)</sup> ركّز على تحقيق مزيد من الإنصاف بين الرجال والنساء عن طريق مساعدة الرجال على تفهم ومواجهة ما يصادفهم في حياتهم من تحديات من جراء التغيير في أدوار الجنسين، وتزويدهم باستراتيجيات تمكنهم من النجاح في علاقاتهم الأسرية وغيرها. وتعاقدت وزارة التنمية المجتمعية والثقافة والشؤون الجنسانية عندئذ مع اثنين ممن شاركوا سابقاً في البرنامج لتنفيذ برامج مستدامة للتواصل مع الرجال والفتيان. ويقدم عدد من الرجال الذين تدرّبوا في هذا البرنامج الدعم حالياً إلى شعبة الشؤون الجنسانية في سياق عملها مع غيرهم من الرجال والفتيان.

٨١ - وبدأت شعبة الشؤون الجنسانية في عام ٢٠٠٣ برنامج تدريب الرجال والفتيان على إعداد الطعام والتدبير المنزلي، الذي يتواصل تنفيذه حالياً في المراكز المجتمعية في أنحاء ترينيداد. ويهتم هذا البرنامج بموضوع تقاسم المسؤوليات المنزلية ويزود الرجال والفتيان بالمهارات الحياتية في عدة مجالات منها إعداد الطعام، والتدبير المنزلي، وإدارة الشؤون المالية، والبستنة المنزلية، وصحة الرجل. وقد أتم أكثر من ٢٠٠٠ رجل وفتى التدريب في هذا البرنامج، الذي ينفذ في إطار ذكوري تماماً لا يشعرهم بأي تهديد. ويستفيد المشاركون مما يتلقونه من دعم من الرجال الآخرين في سياق التشجيع على تقاسم المسؤوليات الأسرية، لا سيما في مجال إعداد الطعام.

(٢٢) انظر الفقرة ٤١.

٨٢ - وسعياً إلى تقليص معدلات حدوث السلوكيات المحمّلة بالمخاطر وزيادة الشعور بالمسؤولية بصدد استعمال وسائل منع الحمل، أنشئ برنامج يسمى قافلة صحة الرجل ويوفر المعلومات الصحية والفحوص الأساسية للرجال، خصوصاً في المناطق الريفية. ويشمل البرنامج إجراء اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وارتفاع ضغط الدم، ونسبة السكر في الدم، والكولسترول، وسرطان البروستاتا، فضلاً عن الفحص البصري والتحصين. وأنشأت رابطة تنظيم الأسرة أيضاً عيادة ذكورية تماماً تعزز توفير الخدمات الصحية المماثلة.

التوصية ١٢: إدراج البيانات والمعلومات المتعلقة بالنساء الريفيات وبالسياسات الرامية إلى تحسين حالتهم

١٢ - يساور اللجنة القلق لعدم توافر تفاصيل عن وجود أي سياسة عامة بشأن النساء الريفيات، بما في ذلك ما يتعلق بعمالتهن وصحتهن. ويساورها القلق بشكل خاص بشأن حالة كبيرات السن في المناطق الريفية.

وتحث اللجنة الدولة الطرف على تضمين تقريرها التالي مزيداً من المعلومات والبيانات عن حالة النساء الريفيات، وخصوصاً حالة النساء الريفيات كبيرات السن، وعن أي سياسة تهدف إلى تمكين هؤلاء النساء اقتصادياً وتوفير فرص العمل وخدمات الرعاية الصحية لهن.

٨٣ - يهدف مشروع السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية إلى إدماج أهداف تعزيز المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة الأمن الغذائي واستغلال الموارد الطبيعية، باعتبار ذلك وسيلة لكفالة رفاه النساء والرجال، واستدامة سبل الرزق المتاحة لهن، وفرص حصولهن بشكل منصف على الموارد الإنتاجية. وتحقيقاً لهذا الهدف، سيُضطلع باستقصاء يستهدف جمع البيانات الزراعية على المستوى الوطني، مصنفة حسب نوع الجنس من أجل تحديد الفارق الجنساني فيما يتعلق بالملكية والإيرادات والاختيارات المحصولية والتسويق والجوانب الأخرى للنشاط الزراعي، كي تستنير بها المبادرات الواعية بالاعتبارات الجنسانية التي يلزم اتخاذها لتحسين القطاع الزراعي.

٨٤ - وقد صيغ مشروع السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية وخطة العمل ذات الصلة في ترينيداد وتوباغو عن طريق عملية مشاورات واسعة النطاق مع الجهات المعنية تم عقدها في كل مقاطعة من مقاطعات ترينيداد وكذلك توباغو. وإضافة إلى ذلك، ركزت وزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل، بالتعاون مع وزارة المدعي العام، تركيزاً خاصاً على مشاركة النساء الريفيات في إعداد التقارير الدورية المقدمة طبقاً للاتفاقية. وقد عُقدت في عام ٢٠٠٧ حلقات عمل في كل منطقة من المناطق الإدارية التسع التماساً

لمساهمات النساء في المناطق الريفية بغرض المساعدة في عملية تشكيل التقرير وللتعرف على أهم ما لديهن من شواغل (انظر التذييل الرابع).

٨٥ - وفي إطار برنامج المرأة المتوائمة للزراعة/تهذيب المساحات الأرضية<sup>(٢٣)</sup>، تتلقى النساء اللائي يتراوح سنهن من ٢٦ سنة إلى ٤٥ سنة التدريب لمدة ١٢ أسبوعاً على مختلف تقنيات الزراعة وتهذيب المساحات الأرضية، بهدف تزويد المتدربات بالمهارات التي توفر لهن الإعالة الذاتية المستدامة. وتشكل تنمية قدرات مزاولات الأعمال الحرة عنصراً رئيسياً في هذا البرنامج، وتزود النساء اللائي تتضح قدرتهن على امتلاك المشاريع الحرة بمجموعة لوازم لبدء المشاريع وبغير ذلك من أشكال المساعدة الفنية والمالية.

٨٦ - وشبكة المنتجات الريفيات في ترينيداد وتوباغو هي الفرع المحلي في ترينيداد وتوباغو للشبكة الكاريبية للمنتجات الريفيات. وتوجد تلك الشبكة منذ ١٢ عاماً. والأهداف الرئيسية للشبكة هي تزويد النساء الريفيات بفرص الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع التجارية البالغة الصغر؛ والإسهام في السياسات الحكومية التي تراعي وتدعم الاحتياجات الخاصة للمنتجات الريفيات؛ والإسهام في القضاء على التحيز الجنساني بصدد ملكية الأراضي؛ وكفالة توافر فرص الملكية للمرأة على قدم المساواة بالرجل. وتهدف الشبكة أيضاً إلى توفير الدعم التسويقي للمنتجات الريفيات وتزويدهن بخدمات التدريب والبحث والدعم التقني والخدمات الإرشادية. وتتلقى الشبكة إعانة سنوية من وزارة الإنتاج الغذائي، وقد احتفلت مؤخراً بمهرجانها السنوي السادس للمانغو.

٨٧ - وتشمل سياسة الحكومة للتثقيف والتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز برنامج التثقيف والوقاية بصدد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل النساء الريفيات، اللائي يتراوح سنهن من ١٨ سنة إلى ٤٥ سنة ويرغبن في الحصول على المعلومات وتبادلها بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي منطقة موروغا الريفية، على سبيل المثال، كان من الثمار الملموسة لهذا البرنامج إنشاء مركز للموارد وبرنامج للإرشاد.

٨٨ - وتتمتع النساء الريفيات في ترينيداد وتوباغو بالعضوية في الاتحاد العالمي للمرأة الريفية من خلال العضوية التي يتمتع بها في ذلك الاتحاد العالمي معهد الاتحاد النسائي لترينيداد وتوباغو، الذي توجد له رابطات فرعية في كل مقاطعة من المقاطعات ويقدم إسهامات في عمليات صوغ السياسات الوطنية عن طريق التمثيل الذي يتمتع به في الهيئات الوطنية.

(٢٣) انظر الفقرة ٥٩.

ويتلقى الاتحاد دعماً مالياً من حكومة ترينيداد وتوباغو، ويسعى إلى مساعدة ربوات البيوت على أن تصبح بيوتهم مكتفية ذاتياً. وبغية تحسين الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للمرأة الريفية، يوفر الاتحاد خدمات في مجالات التعليم والتدريب والتوجيه.

٨٩ - وقد شرعت حكومة ترينيداد وتوباغو، عن طريق مختلف وزاراتها ووكالاتها، في تنفيذ برامج موجهة إلى توفير الخدمات للنساء الريفيات. فقد أنشأت وزارة الحكم المحلي، على سبيل المثال، مؤسسة للتنمية الريفية في عام ٢٠٠٧ م مهمتها تحسين حالة الرجال والنساء في المناطق الريفية، بما في ذلك توفير الخدمات الضرورية لهم. وتضطلع وزارة الشعب والتنمية الاجتماعية حالياً بالإيصال المباشر لمجموعة متنوعة من الخدمات، منها الخدمات القانونية، إلى السكان في المجتمعات المحلية الريفية. وبدأت شعبة الشؤون الجنسانية بوزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل تنفيذ مشروع لتوفير التدريب للنساء الريفيات على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما أقامت الشعبة، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٢، وبالتعاون مع وكالات حكومية أخرى ومع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، سلسلة من المعارض المجتمعية في شتى أنحاء البلد من أجل النساء الريفيات.

٩٠ - وهناك تسليم على نطاق واسع بأن الاعتماد المالي للمرأة على الزوج/القرين يمكن أن يسهم في جعل النساء معرضات للخطر في حالات العنف العائلي، خصوصاً نساء المناطق الريفية. ولذا بادرت حكومة ترينيداد وتوباغو، عن طريق وزاراتها ووكالاتها، إلى تنفيذ عدد من البرامج التي تكفل استمرار التدريب المتجدد للنساء على المهارات غير التقليدية كي تتوفر لهن فرص التفاوض على تحسين الأجر ورفع مستويات العمالة وكسر التصورات النمطية السائدة في سوق العمل. وهذه البرامج التدريبية تُنشئ للنساء أيضاً (بمن فيهن نساء المناطق الريفية) فرصاً للعمل في القطاع غير الزراعي، وهي تشمل ما يلي:

- البرنامج المتعدد القطاعات للتدريب على المهارات يوفر التدريب في مجالات التشييد والضيافة والسياحة؛
- برنامج الشراكة لتدريب الشباب وتوظيفهم هو استراتيجية تدخلية تهدف إلى معالجة مسألة تصاعد معدلات البطالة، خصوصاً في فئة الشباب الذين يتراوح سنهم من ١٥ سنة إلى ٣٥ سنة. ويوفر البرنامج أكثر من ٨٠ دورة للتدريب المهني في ١٢ مجالاً مهنيًا.
- برنامج التدريب أثناء العمل يوفر للمواطنين من الفئة العمرية ١٦-٣٥ سنة فرصاً لاكتساب الخبرة العملية والتدريب العملي داخل الشركات في ترينيداد وتوباغو. ويتوخى البرنامج حصول جميع المتدربين على شهادات الكفاءة طبقاً للنظام الوطني

للمعايير المهنية عن طريق إطار المؤهلات المهنية لترينيداد وتوباغو/الإطار الكاريبي للمؤهلات المهنية. وهذا النظام الوطني الجديد لاعتماد الكفاءة في مجال التعليم المهني يتيح للحاصلين على شهادات الكفاءة موازلة المزيد من التعليم والتدريب.

- برنامج المرأة المتوائمة لرعاية كبار السن<sup>(٢٤)</sup> يوفر تدريباً مدته ١٢ أسبوعاً للنساء اللائي يتراوح سنهن من ٢٦ سنة إلى ٤٥ سنة، ويشمل تدريباً عملياً لمدة ٣ أسابيع في مجالات المعارف الأولية لعلمي التشريح ووظائف الأعضاء، ودور مقدم الرعاية، وتدبير السلامة في أماكن العمل، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعملية الشيخوخة، وإجراء القياسات الحيوية. وتُدرج المتخرجات من هذا البرنامج في قاعدة بيانات التنسيب المشمولة في برنامج الشراكة لتدريب الشباب على رعاية كبار السن، التي يمكن للمواطنين استعمالها لاختيار من يحتاجونه من مقدمي الرعاية لكبار السن.

٩١ - وقد حدثت زيادة في أعداد المراكز الصحية التي توفر الرعاية الصحية الأولية، خصوصاً لسكان المناطق الريفية. وفضلاً عن المستشفيات التي بها عيادات متخصصة، هناك ١٠٢ من المراكز الصحية في المجتمعات المحلية توفر الخدمات الصحية للرجال والنساء في المناطق الريفية. وإضافة إلى ذلك، اعتُمدت ١٠ عيادات صحية متنقلة في عام ٢٠٠٧، تتيح مزيداً من الخدمات للمجتمعات المحلية الريفية.

٩٢ - وإحدى الركائز السبع التي حددتها الحكومة للتنمية الوطنية المستدامة<sup>(٢٥)</sup> هي الركيزة المعنونة "القضاء على الفقر، والعدالة الاجتماعية - الأفضلية للفقراء والمحرومين"، التي تؤكد "أن جميع المواطنين لهم الحق في أن تتوافر لهم وسيلة مستدامة لاكتساب الرزق، وأن الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون يجب أن تُسد". وفي الفترة قيد الاستعراض، تولى صندوق التنمية المجتمعية التابع لوزارة التنمية المجتمعية تنسيق برنامج اسمه برنامج القضاء على الفقر، تضمّن تطبيق النهج التالية الهادفة إلى التمكين الاقتصادي لمن يعانون الفقر من الأفراد والمجتمعات المحلية في المناطق الريفية:

- إجراء البحوث المناسبة داخل المجتمعات المحلية الضعيفة لصوغ موجزات لخصائص تلك المجتمعات المحلية؛

(٢٤) انظر الفقرة ٥٩.

(٢٥) الشراكة الشعبية، إعلان "الرخاء للجميع" لعام ٢٠١٠.

- عقد اجتماعات في المجتمعات المحلية للتحقق من صحة المعلومات المتعلقة بالمشاريع الصالحة للتنفيذ؛
- العمل مع شتى الفئات ومختلف الوكالات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات غير الحكومية من أجل صوغ مشاريع وبرامج تتوافر فيها مقومات الاستدامة؛
- توعية المجتمعات المحلية بالفرص الاجتماعية المتاحة عن طريق تسيير قوافل مجتمعية تسلط الضوء على البرامج التي توفرها مختلف الوكالات الحكومية وغير الحكومية؛
- تنفيذ المشاريع بتوفير الموارد اللازمة لجعلها مستوفية لمقومات الاستدامة.

٩٣ - وتضطلع وزارة الشعب والتنمية الاجتماعية أيضا في الوقت الراهن بأعمال مهمة تستهدف التخفيف من حدة الفقر، بما في ذلك توفير شبكات الضمان الاجتماعي. وتُبدل الجهود حاليا من أجل الارتقاء بالمستوى العام للمعيشة في البلد، عن طريق التدريب على المهارات، والتعليم غير النظامي، والأنشطة المدرة للدخل. وتوفر وحدة التنمية المجتمعية ببرلمان توباغو دورات تدريبية شتى في المجالات المدرة للدخل، مثل أعمال تهذيب المساحات الأرضية.

٩٤ - وتتولى وزارة التنمية المجتمعية تنسيق برنامج تعليم الكبار القراءة والكتابة، الذي يستهدف التمكين الاقتصادي للنساء في المناطق الريفية، لا سيما فيما يتعلق بالعمالة والصحة. وتوفير فرص التعلم الجيد للقراءة والكتابة، والتنمية المستمرة لمهارات القراءة والكتابة لدى الأفراد وعلى نطاق المجتمعات المحلية، بوصفهما حقا أساسيا من حقوق الإنسان، هما عنصران ضروريان من عناصر استراتيجيات الحد من الفقر، وتعزيز المساواة، والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، وتحقيق الديمقراطية. وهذا هو ما يتماشى مع 'خطة التنمية التي محورها الناس'<sup>(٢٦)</sup>، التي تبين بوضوح التزام الحكومة بجعل التنمية البشرية زحما محوريا في هذا السياق عن طريق النظام التعليمي ومن خلال إيجاد عناصر البنية الأساسية الأخرى الداعمة لأنشطة التعلم مدى الحياة وبناء المهارات وتعزيز المؤسسات وبناء الاقتصاد التنافسي.

٩٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، شرعت وزارة التنمية المجتمعية، بالتعاون مع رابطة معلمي القراءة والكتابة للكبار، في تنفيذ برنامج لتعليم القراءة والكتابة يهدف إلى تحفيز ارتقاء مستوى الاستنارة المتاح لجمهور السكان. وتمثل أهداف هذه المبادرة فيما يلي:

١' صوغ آليات للحد من الفقر والجوع؛

٢' المساعدة في زيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة؛

(٢٦) الشراكة الشعبية، إعلان "الرخاء للجميع" لعام ٢٠١٠.

٣' تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٤' خفض معدل وفيات الأطفال؛

٥' تحسين صحة الأم؛

٦' المساعدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية؛

٧' كفالة الاستدامة البيئية؛

٨' إقامة شراكة مجتمعية من أجل التنمية.

٩٦ - وقد أنشأت وزارة التنمية المجتمعية مراكز لتحقيق التحول والتنمية، من أجل إدامة مفهوم تمكين النساء والرجال من أن يصبحوا مساهمين في تحقيق التنمية على الصعيدين المجتمعي والوطني. وتشمل الفئة التي تستهدفها مراكز تحقيق التحول والتنمية الأشخاص المشردين من جراء فقدانهم لوظائفهم، وعدمي المأوى، وغير ذوي المهارة، والأسر الوحيدة الوالد التي يتضمن تاريخها الإصابة بالاختلال الذهني، والأشخاص غير القادرين على الأداء البدني بسبب سوء حالتهم الصحية. ويمكن لهذه المراكز أن تسهم بقدر كبير في تمكين وتنمية قدرات النساء العاطلات عن العمل أو غير ذوات المهارة، والأمهات الوحيدات، والنساء المعوقات.

٩٧ - وتشمل عملية التحول التي تنجزها هذه المراكز إسداء المشورة، والتدريب على المهارات، والتدريب بهدف تنمية قدرات مزاولة الأعمال الحرة، والمساعدة في العثور على فرص العمل أو على إنشاء فرص للعمل لحساب الذات. وتتمثل الأهداف المحددة لمراكز تحقيق التحول والتنمية فيما يلي:

- إجراء مقابلات مع الأشخاص العاطلين عن العمل غير القادرين على تدبير احتياجاتهم المعيشية الأساسية وتسجيلهم بوصفهم زبائن لخدمات المركز؛
- تقديم وجبة غذائية يومية للزبائن؛
- تقييم حالة الزبائن وتزويدهم بالمشورة المناسبة أو إحالتهم إلى جهات توفرها لهم، حسب الاقتضاء؛
- تعريض الزبائن لبرنامج للتدريب يركز على المهارات المؤهلة للعمالة؛
- تيسير انتقال الزبائن من حالة الاعتماد على خدمات المراكز إلى حالة التمكين والاعتماد على الذات ومساعدتهم في ذلك.



التوصية ١٣: الرد على المسائل المحددة المثارة في التعليقات الختامية

١٣ - تطلب اللجنة إلى الدولة الطرف أن تُردِّد في تقريرها الدوري التالي على المسائل المحددة المثارة في هذه التعليقات الختامية. وهي تطلب إلى الدولة الطرف أيضا أن تورد في تقريرها التالي تقييما لتأثير التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية.

٩٨ - يعرض الجزء الثالث من هذا التقرير تفاصيل التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية خلال الفترة قيد الاستعراض، ٢٠٠١-٢٠١٣.

التوصية ١٤: قبول تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية والتصديق على البروتوكول الاختياري

١٤ - تحث اللجنة الدولة الطرف على قبول تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية، بشأن وقت اجتماع اللجنة.

وتحث اللجنة الدولة الطرف أيضا على أن توقع على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وأن تصدق عليه.

٩٩ - لم تنظر حكومة ترينيداد وتوباغو حتى تاريخه في البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

التوصية ١٥: نشر التقرير

١٥ - تطلب اللجنة القيام بنشر هذه التعليقات الختامية على نطاق واسع في ترينيداد وتوباغو لكي يصبح شعب ترينيداد وتوباغو، وبخاصة مديرو الأجهزة الحكومية والسياسيون، على علم بالخطوات التي أُتخذت بصدد تحقيق المساواة القانونية والواقعية للمرأة، وبالخطوات اللازم اتخاذها مستقبلا في هذا الصدد.

وتطلب اللجنة إلى الدولة الطرف أن تواصل، على نطاق واسع، نشر الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، والتوصيات العامة للجنة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، وأن تستهدف بذلك خصوصا المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان.

١٠٠ - كانت التعليقات الختامية للجنة هي الأساس الذي قامت عليه مشاوره وطنية بشأن الاتفاقية عُقدت في عام ٢٠٠٧، وشاركت فيها الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية. وجاوز عدد من حضروا هذه المشاوره ٤٠٠ شخص. ووُزِعَ على نطاق واسع تقرير

ترينيداد وتوباغو والتعليقات الختامية للجنة. ونشرت مطابع الحكومة هاتين الوثيقتين فأصبحتا متوافرتين في المكتبات ومراكز التوثيق الرئيسية في جميع أنحاء البلد.

١٠١- وأعدت شعبة الشؤون الجنسانية أيضا نشرة ميسرة للقراءة عن الاتفاقية والتعليقات الختامية للجنة، تُوزع على الجمهور. أما إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، فهي متاحة عن طريق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، فضلا عن قيام شعبة الشؤون الجنسانية بتوزيعها بصورة متواترة.

الجزء الثالث: التدابير المحددة الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية في الفترة قيد الاستعراض،  
٢٠٠١-٢٠١٣

المادة ٢ : القضاء على التمييز ضد المرأة

١٠٢- خلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلعت حكومة ترينيداد وتوباغو بمبادرات مهمة استهدفت تعزيز النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

١٠٣- وتُخصص لوزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل في الميزانية اعتمادات كبيرة من أجل ما تضطلع به من مشاريع وبرامج من خلال برنامج الحكومة لاستثمارات القطاع العام. وهذا البرنامج هو أداة الميزنة والتخطيط الاستراتيجي المتاحة للحكومة كي تترجم سياساتها وخططها إلى مشاريع وبرامج ملموسة تستهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين وتكفل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٢، بلغ الاعتماد المخصص في الميزانية ٢٩,٦ مليوناً من دولارات ترينيداد وتوباغو، ثم زاد بالنسبة إلى عام ٢٠١٣ إلى ٣٨,٧ مليون دولار.

١٠٤- ويهدف مشروع السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما يلي من مجالات الحياة الوطنية:

- القيادة والحكومة في مرحلة التحول؛
- الاقتصاد الكلي والتجارة؛
- العمل والعمالة؛
- التخفيف من حدة الفقر والحماية الاجتماعية؛
- الزراعة والأمن الغذائي؛

- تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية؛
- التعليم وتنمية الثروة البشرية؛
- الأنشطة الاقتصادية غير المأجورة والحياة المتزلية والأسرية؛
- العنف الجنساني والأمن البشري؛
- الصحة والرفاه؛
- المنظور الجنساني والفئات ذات الاهتمامات الخاصة (الشباب، كبار السن، المعوقون).

ويعضد مشروع السياسة الوطنية إدماج المنظور الجنساني ليكون أداة أصيلة من أدوات التحليل في عمليات الميزنة والتخطيط الوطنية، ووسيلة لجعل التخطيط الاقتصادي والتخطيط الجنساني وحدة متكاملة. ويدعم مشروع السياسة أسلوب الميزنة المستجيبة للاعتبارات الجنسانية وتدابير المراجعة الجنسانية في مجالات تخطيط عملية الميزنة الوطنية وتنفيذها وتقييمها ومراقبتها. وهو يدعم أيضا النظم الوطنية لجمع وتبويب البيانات المتصلة بالاقتصاد، بغية كفالة تصنيف البيانات حسب نوع الجنس وإدماج المنظورات الجنسانية كي تستنير بها جميع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية.

١٠٥- وفي سياق الحملة التي تضطلع بها شعبة الشؤون الجنسانية بوزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإيقاظ الوعي لدى مقرري السياسات ذات الصلة، استضافت الشعبة في عام ٢٠٠٨، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي إطار سلسلة المحاضرات المتميزة التي تنظمها، حلقة دراسية بشأن موضوع "تدبير التمويل اللازم لتحقيق الإنصاف بين الجنسين". واستهدفت الحلقة مقرري السياسات في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك وزارة المالية، وكذلك الوكلاء الدائمين لجميع الوزارات الحكومية؛ والوكالات الدولية؛ والمنظمات غير الحكومية الرئيسية. ومارست شعبة الشؤون الجنسانية أيضا استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تضمنت: تدريب مسؤولي تنسيق الشؤون الجنسانية في الوزارات والوكالات الحكومية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وتعميق التعاون مع وزارتي الصحة والعمل.

١٠٦- وأصبحت لجنة تكافؤ الفرص جاهزة للعمل في عام ٢٠٠٨ وفقا لـ قانون تكافؤ الفرص لعام ٢٠٠٠ الذي يتيح للأشخاص التقدم بشكاواهم لكي يتم التحقيق والفصل فيها أو تسويتها عن طريق المصالحة. وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى

آب/أغسطس ٢٠١١، تلقت اللجنة ١١٢ شكوى من نساء، زُعم في ٤٩ منها التعرض للتمييز بسبب نوع الجنس.

١٠٧- وعقدت لجنة تكافؤ الفرص حلقتي نقاش في ترينيداد وتوباغو، بشأن موضوع "فهم المساواة وتعزيزها في ترينيداد وتوباغو". وشرعت اللجنة أيضا في تنفيذ سلسلة من البرامج التي تستهدف توعية المجتمع بمسألة تكافؤ الفرص وتشجيع النقاش العام بشأنها، فضلا عن تعميق فهم الجمهور لعمل تلك اللجنة.

المادة ٣: تنمية قدرات المرأة والنهوض بها

١٠٨- خلال الفترة قيد الاستعراض، تحققت للمرأة في ترينيداد وتوباغو تحسينات ملموسة من حيث تنمية قدراتها والنهوض الاجتماعي-الاقتصادي بها في عدة مجالات رئيسية منها مثلا التعليم والمشاركة الاقتصادية والتمثيل السياسي والدعم التشريعي. واتضح هذا في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٣، حيث تحسن ترتيب ترينيداد وتوباغو حسب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين إلى المرتبة الخمسين من بين ١٨٦ دولة، بعد أن كان ترتيبها ٥٣ في التقرير السابق.

١٠٩- والإطار الشامل للسياسات الوطنية، المتمثل في الركائز المترابطة السبع للتنمية المستدامة، يتوخى تعزيز التقدم لصالح الجميع في ترينيداد وتوباغو. وقد اعتُبرت المساواة بين الجنسين جزءا لا يتجزأ من هذا المخطط، "من أجل جعل المجتمع أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية وأكثر وعيا بحقوق المرأة والمسائل التي تخصها"<sup>(٢٧)</sup>.

١١٠- وأصدر المعهد الوطني للتعليم العالي والبحوث والعلوم والتكنولوجيا المنشور المعنون "النساء الكاربيبات في مضمار العلوم وحياتهن المهنية"، وهو المنشور الخامس في سلسلة عن الرموز البارزة في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتعاون المعهد أيضا مع بعض مؤسسات التدريب بغية إصدار منشور عن الرموز البارزة في ترينيداد وتوباغو في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار (المجلد ٢)، الذي يتضمن ٢٩ من العلماء والمهندسين والمبتكرين المرموقين في البلد.

المادة ٤: التعجيل بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل

١١١- تبذل حكومة ترينيداد وتوباغو الدعم لما تضطلع به منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالشأن الجنساني من أعمال عن طريق تقديم المساعدة الفنية والمالية. فهناك مئات من

(٢٧) الشراكة الشعبية، إعلان "الرخاء للجميع" لعام ٢٠١٠.

المنظمات غير الحكومية يتواصل تلقيها للدعم في تنفيذ البرامج المعتمدة، والاضطلاع بالتدريب وبناء القدرات، واقتناء الممتلكات، والمشاركة في المنتديات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالشؤون الجنسانية.

١١٢- وتُبدل على نطاق واسع جهود ترمي إلى توعية وتثقيف الجمهور بشأن المنظور الجنساني والتنمية عملاً على تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين. وتستهدف هذه المبادرات عامة الجمهور من خلال نُهج شتى. ويجري بصورة مطردة توفير حلقات التدريب الجنساني لبعض الجهات، مثل المدارس، وقوة الدفاع والوزارات الحكومية، ومراكز تنسيق الشؤون الجنسانية داخل هذه الوزارات، والمجتمع المدني. واحتفالاً باليوم الدولي للمرأة، تُعقد حلقات تدريبية في جميع أنحاء البلد بشأن العنف العائلي، والصحة الجنسية والإنجابية، والمهارات الحياتية، والزراعة، والعمالة والقابلية للتوظيف، والصحة والسلامة، والميزنة المستجيبة للاعتبارات الجنسانية.

المادة ٥: القضاء على الأدوار والأنماط المتصورة للجنسين

١١٣- عمدت شعبة الشؤون الجنسانية إلى تنفيذ برنامج تعريف الذكورة المتميزة سعياً إلى معالجة التصورات النمطية المنتشرة في المجتمع بشأن الجنسين<sup>(٢٨)</sup>.

١١٤- وأعدت شعبة الشؤون الجنسانية أيضاً سلسلة من البرامج الحوارية التلفزيونية عنوانها "المنظور الجنساني ضمن قائمة اهتماماتك: رسالة إلى الرجل"<sup>(٢٩)</sup>.

١١٥- ونظمت شعبة الشؤون الجنسانية سلسلة مستمرة من المحاضرات/حلقات العمل المتميزة<sup>(٣٠)</sup>.

١١٦- ويستهدف برنامج تدريب النساء على المهارات غير التقليدية للنساء من الفئة العمرية ١٨-٥٠ سنة من غير ذوات المهارة، أو العاطلات عن العمل، أو اللاتي يكتسبن أجوراً ضئيلة، ويوفر لهن التدريب على نحو غير متفرغ لمدة ستة أشهر بمرتب يومي قدره ٦٠ دولاراً من دولارات ترينيداد وتوباغو. وهذا البرنامج مصمم لتوفير التدريب الفني والمهني المتخصص في مجالات التشييد وأشغال الخشب وإصلاح السيارات والتكنولوجيا والصيانة الصناعية، وفي مجالات أخرى للتدريب مثل مهارات مزاولة الأعمال الحرة ومعالجة نقص مهارات القراءة والكتابة والمهارات الحاسوبية، بناء على الاحتياجات المجتمعية.

(٢٨) انظر الفقرة ٨٠.

(٢٩) انظر الفقرة ٤٢.

(٣٠) انظر الفقرة ٤٣.

١١٧- ويشمل التدريب أيضا مهارات مزاولة الأعمال الحرة، والمهارات الحياتية، والمنظور الجنساني، ومعالجة نقص مهارات القراءة والكتابة والمهارات الحاسوبية، ومهارات أخرى غير تقليدية، بناء على الاحتياجات المجتمعية. ويقدم البرنامج ما مجموعه ٣٢٠ ساعة من التدريب على مدى ستة أشهر، على أساس عدم التفرغ، ويعطي مرتبا يوميا قدره ٦٠ دولارا من دولارات ترينيداد وتوباغو بواقع ثلاثة أيام في الأسبوع طيلة هذه الفترة. ويستهدف البرنامج النساء من الفئة العمرية ١٨-٥٠ سنة من غير ذوات المهارة، أو العاطلات عن العمل، أو اللاتي يكتسبن أجورا ضئيلة.

١١٨- وتوفر الرابطة الكهربائية للمرأة، وهي منظمة غير حكومية، فرص التدريب أيضا في مجالات غير تقليدية مثل صنع لوحات الدوائر الإلكترونية ومصاييح الفلورسنت، وإصلاح الأجهزة المنزلية الصغيرة، وكذلك دورات تدريبية في أشغال الخزف، وأشغال الخرسانة، والأثاث.

١١٩- وما برحت تُبذل بالمثل جهود تستهدف تغيير التصورات والمواقف النمطية بصدد المهن التقليدية للذكور والإناث، عن طريق التشجيع الفعلي للنساء على الاشتغال بمهن الزراعة. فعن طريق المرحلة الأولى لبرنامج التلمذة المهنية للشباب في مجال الزراعة، تم تدريب أكثر من ٣٦٧ امرأة على الجوانب العملية للزراعة على مستوى المزرعة، وذلك في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٢، ولا يزال البرنامج مستمرا حتى تاريخه.

#### المادة ٦: قمع استغلال المرأة

١٢٠- يتواصل اتخاذ التدابير الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصال شأفته. ويتمثل أحد هذه التدابير في توقيع ترينيداد وتوباغو في عام ٢٠٠١ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها لمنع الاتجار بالأشخاص وقمعه والمعاقبة عليه، وبخاصة الاتجار بالنساء والأطفال، ثم تصديقا عليهما في عام ٢٠٠٧. واعتمدت "خطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر في ترينيداد وتوباغو" بغية تنفيذ هذين الصكين، ثم عُقدت عدة اجتماعات لفرقة عمل خاصة متعددة القطاعات أعقبها صدور قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١١، الذي أصبح نافذا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأنشئت بعد ذلك وحدة لمكافحة الاتجار للاضطلاع بمهمة منها التحقيق في الحالات ذات الصلة، والاستقصاء عن الضحايا وتحديد هوياتهم وحمايتهم ومساعدتهم، وتوعية الجمهور بشأن هذه الجريمة. وهناك أيضا قدر كبير من التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمة الدولية للهجرة للتصدي للاتجار بالأشخاص. وتمثلت إحدى ثمار هذا التعاون

في برنامج وطني للتوعية عنوانه "إعادة تعريف الذكورة المتميزة: الوفاء بوعد إنهاء الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات، والتركيز على إنهاء الطلب على الخدمات الجنسية".

١٢١- ويتوافر خط هاتفي ساخن مخصص لحالات العنف العائلي، وهو خدمة مجانية متاحة على مدار ٢٤ ساعة طويلة أيام الأسبوع. بما فيها أيام العطلات الرسمية، توفر للشخص المتصل/الزبون خدمات المشورة؛ والاتصال الأولي بالشرطة؛ والإحالة إلى الملاجئ؛ والدعم والنصيحة. وتعاقدت الحكومة مع منظمة "الأسر الناشطة" غير الحكومية كي تتولى إدارة خدمة الخط الساخن ومراقبته، وجمع البيانات وتحليلها لأغراض النشر. ووفقاً لقانون مكافحة العنف العائلي لعام ١٩٩٩، تم التعاقد مع معهد السير آرثر لويس للدراسات الاجتماعية والاقتصادية بجامعة جزر الهند الغربية في سانت أوغسطين كي يشرع في إنشاء سجل مركزي لبيانات العنف العائلي.

١٢٢- وتقوم على إدارة الملاجئ في ترينيداد وتوباغو منظمات غير حكومية بدعم من الحكومة على هيئة معونات مالية. ويوجد حالياً ١٢ ملجأً في ترينيداد وملجأً واحد في توباغو. وتتولى دائرة شرطة ترينيداد وتوباغو إدارة ملجأ مؤقت واحد يوفر الإقامة لأمد قصير لضحايا العنف الجنساني قبل نقلهم إلى ملاجئ أخرى. ووفقاً للممارسة الدولية المثلى، تجري حالياً مراجعة عمليات الملاجئ القائمة، وصوغ مبادئ توجيهية لعملية إنشاء ٣ ملاجئ نموذجية لضحايا العنف الجنساني والناجين منه، أحدها مخصص للرجال.

١٢٣- وتوفر مراكز المساعدة الطارئة خدمات أسبوعية لتقديم المشورة وغير ذلك من أشكال التدخل في المجتمعات المحلية. وقد تحسنت إمكانيات الوصول إلى خدمات المراكز المجتمعية للمساعدة الطارئة ومرافق توفير الموارد، وأنشئ مرفق مخصص للرجال تحديداً. وعند الاقتضاء، يُحال زبائن هذه المراكز إلى الوكالات المناسبة لحل المسائل المحيطة بهم و/أو تعزيز الخدمات المقدمة لهم. وقد أُجري تقييم للمراكز وتُبذل حالياً جهود تستهدف إعادة هيكلة نموذجها.

١٢٤- ويمكن أيضاً لضحايا العنف الجنساني الحصول على الخدمات القانونية عن طريق إدارة المعونة القانونية، ومكتب أمين المظالم، الذي أصبحت خدماته متوافرة في المجتمعات المحلية الريفية.

المادة ٧: المساواة في الحقوق في الحياة السياسية والعامية

١٢٥- تحققت زيادات في المشاركة العامة للمرأة في مضمار القيادة وصنع القرار على المستوى الوطني، وازداد الالتزام بإنشاء آليات للتعجيل بتحقيق العدل الجنساني في المشاركة

والتمثيل السياسيين على جميع مستويات العملية الانتخابية. وفي عام ٢٠١٠، تحقق حدث فد بانتخاب ترينيداد وتوباغو أول رئيسة لوزرائها، أصبحت هي نفسها فيما بعد أول امرأة تتولى رئاسة الكمنولث. وقبل توليها لمنصب رئاسة الوزراء، كانت هذه السيدة أيضا أول امرأة تتولى زعامة المعارضة.

١٢٦- وفي إطار التصنيف العالمي للنساء المنتخبات في صفوف البرلمان لعام ٢٠١٣، الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، احتلت ترينيداد وتوباغو المركز الثالث والثلاثين، حيث بلغت نسبة تمثيل النساء في المجلس الأدنى وهو مجلس النواب ٢٨,٦ في المائة. وفي المجلس الأعلى وهو مجلس الشيوخ، عُينت نساء في ٢٥,٨ في المائة من المقاعد، وعلى مستوى الحكم المحلي، تبلغ حصة النساء من إجمالي المشاركة ٣٢ في المائة.

١٢٧- وفي عام ٢٠١٠، أفادت شبكة المنظمات غير الحكومية للنهوض بالمرأة في ترينيداد وتوباغو بأن متوسط نسبة تمثيل المرأة في عضوية الهيئات التنفيذية لجميع الهيئات النظامية ومؤسسات الدولة والمؤسسات ذات الأغراض الخاصة والشركات الخاصة المسجلة والاتحادات الائتمانية والنقابات العمالية بلغ ٢٩ في المائة، مما يزيد من دور المرأة في صوغ التشريعات ورسم السياسات.

#### المادة ٨: التمثيل والمشاركة الدوليان

١٢٨- تؤيد حكومة ترينيداد وتوباغو تمثيل الوكالات المناسبة والأفراد المناسبين ومشاركتهم في المحافل الدولية والإقليمية التي تعزز المنظور الجنساني والتنمية. وهذا يشمل المحافل المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة؛ ومنظمة الدول الأمريكية؛ وأمانة الكمنولث؛ والجماعة الكاريبية. وتتعاون ترينيداد وتوباغو مع الوكالات الإقليمية والمتعددة الأطراف في الأعمال الرامية إلى تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين، بما في ذلك ما يلي:

- موافقة مجلس الوزراء على صرف منحة قدرها ٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصرف هذه المنحة لهذه الهيئة منذ إنشائها في عام ٢٠١٠، وللكيان السلف لها من قبل، وهو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
- صرف منحة معتمدة من مجلس الوزراء قدرها ١٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا لآلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستتصاله، وكذلك القيام في عام ٢٠١٠ بتقديم التقرير الوطني الثاني لترينيداد وتوباغو عن تنفيذ تلك الاتفاقية.



- الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ سلسلة مستمرة من المحاضرات/حلقات العمل المتميزة. ويجري حاليا إعداد منشور يتضمن جميع هذه المحاضرات.
- الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في عدة مبادرات، منها حلقات عمل بشأن "المنظور الجنساني والصحة الجنسية والإنجابية" و"الذكورة في منطقة البحر الكاريبي". وقدم الصندوق المساعدة لشعبة الشؤون الجنسانية في تقييم "برنامج تعريف الذكورة المتميزة"، وفي تنفيذ برنامج للتثقيف العام يهدف إلى توعية الرجال بشأن أهم المسائل المتعلقة بنوع الجنس والحياة الجنسية.
- الشراكة مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لتوفير حلقات تدريبية ومواد للتوعية بشأن "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الصحة"، وذلك للفنيين الصحيين في جميع أنحاء ترينيداد وتوباغو.

المادة ٩: المساواة في حقوق اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها

١٢٩- قانون جنسية جمهورية ترينيداد وتوباغو (المعدل) لعام ٢٠٠٠ يكفل المساواة بين الرجل والمرأة في حقوق اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها.

المادة ١٠: المساواة في مجال التعليم

١٣٠- تلتزم حكومة ترينيداد وتوباغو بأن توفر على قدم المساواة فرص الحصول على التعليم في مرحلة رياض الأطفال والمراحل الابتدائية والثانوية والعليا. ويتضح هذا في التوزيع العادل للمدارس في شتى أنحاء البلد. ومناطق تركيز سياسة الحكومة المعنونة "توفير التعليم للجميع" مصمم على نحو يوفر المساواة في المعاملة والاهتمام والفرص للفتيان والفتيات على السواء. وفي هذا الصدد، يُطرح على الفتيان والفتيات نفس المنهج الدراسي الذي يخلو من التحيز الجنساني على جميع المستويات.

١٣١- ووفقا لما جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٣، حققت ترينيداد وتوباغو مستوى عاليا من التكافؤ الجنساني في التعليم، حيث بلغت نسبتا الذكور والإناث الذين أتموا التعليم الثانوي على الأقل من السكان ٥٩,٢ في المائة و ٥٩,٤ في المائة، على التوالي.

١٣٢- وفيما يتعلق بالتعليم العالي، يغطي برنامج المساعدة الحكومية المتعلقة برسوم التعليم ١٠٠ في المائة من رسوم التعليم لبرامج المرحلة الجامعية الأولى و ٥٠ في المائة لبرامج الدراسات العليا في جميع مؤسسات التعليم العالي المعتمدة. وقد أتاح هذا ازدياد فرصة

الالتحاق بالتعليم العالي من ٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٢. وورد في التقرير السنوي للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ لجامعة جزر الهند الغربية في سانت أوغسطين أن العدد الكلي للطلاب المنتظمين في الجامعة بلغ ١٩ ٠١٧ طالبا. وأفيد بأن النسبة المئوية لطلاب ترينيداد وتوباغو ضمن الطلاب المنتظمين في الجامعة بلغت ٩٠,٤ في المائة. وكان التوزيع النسبي للطلبة المنتظمين في الجامعة للعام ٢٠١٢/٢٠١٣ حسب نوع الجنس ٦٤ في المائة للإناث و ٣٦ في المائة للذكور. وقد وسعت الإناث نطاق اختيارهن فأصبح عددهن يساوي عدد الذكور أو يفوقه في المجالات التي كان يهيمن عليها الذكور سابقا مثل العلوم الفيزيائية والطبيعية، ولا يشذ عن ذلك حاليا سوى مجال الهندسة.

١٣٣- وفي عام ٢٠١٠، سجلت ترينيداد وتوباغو مستوى عاليا لمؤشر الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بهدف توفير التعليم للجميع، فجاء ترتيبها ٤٩ من بين ١٢٠ بلدا. وسجلت ترينيداد وتوباغو أيضا قيمة قدرها ٠,٩٦٢، لهذا المؤشر، علما بأن القيمة ١ تمثل مستوى التحقيق الكامل لهذا الهدف. وعلى صعيد هذا المؤشر كذلك، بلغ معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة ٠,٩٨٨.

١٣٤- وبدأ برنامج المرأة المتوائمة في عام ٢٠٠٢، استجابة لطلبات عديدة من النساء، وبخاصة من الأمهات الوحيدات، بأن تُوفّر لهن فرص التدريب والعمالة من أجل تحسين حالتهم الاقتصادية. وقد صُمم هذا البرنامج من أجل معالجة مشكلة البطالة بين النساء من الفئة العمرية ٢٦-٤٥ سنة اللائي يكن رئيسات وحيدات لأسر معيشية وضيئات/منعدمات المهارة ومنخفضات/منعدمات الدخل وذوات قدرات تعليمية محدودة<sup>(٣١)</sup>.

#### المادة ١١: القضاء على التمييز في مجال العمالة

١٣٥- في الربع الأول من عام ٢٠١٠، بلغ معدل البطالة إجمالا ٥,١ في المائة. وكانت القوة العاملة تضم ٣٧١ ٠٠٠ رجل، بمعدل مشاركة قدره ٧٦,٥ في المائة، و ٢٦١ ٠٠٠ امرأة، بمعدل مشاركة قدره ٥٢,٨ في المائة. وفي حين أن متوسط الزيادة السنوية في معدل مشاركة النساء في القوة العاملة منذ عام ١٩٩٠ بلغ ٢,٤ في المائة، فإن الرقم المناظر في حالة الرجال لم يتجاوز ١ في المائة على مدى الفترة نفسها، على الرغم من أن معدل مشاركتهم في القوة العاملة أكبر من معدل مشاركة النساء<sup>(٣٢)</sup>.

(٣١) انظر الفقرة ٥٩.

(٣٢) "A Guide to Investing in Trinidad and Tobago, 2011", Division at Evolving Technologies and Enterprise Development Company Ltd.

١٣٦- وقد أقرت ترينيداد وتوباغو تحسينات للمشاهد التشريعي لديها بغية التصدي للتمييز في أماكن العمل، عن طريق قانون السلامة والصحة المهنيين لعام ٢٠٠٤، الذي يلزم أصحاب العمل بتنفيذ تدابير بهذا الصدد لصالح النساء والأجنّة. وعلاوة على ذلك، سُنَّ قانون الأحكام المتنوعة (المرسوم المتعلق بحماية الأمومة، وبالمخدومين والخدم) لعام ٢٠١٢ بغية زيادة مدة إجازة الأمومة من ١٣ أسبوعاً إلى ١٤ أسبوعاً.

١٣٧- ويتوافر التدريب المهني للشابات 'المعرضات للخطر' من الفئة العمرية ١٥-١٨ سنة. وتشمل مواضيع الدورات المتاحة في إطار هذا التدريب إعداد الطعام، وحياسة الملابس، وصنع الفطائر، وتجليد الكتب، والتجميل، والرقص.

١٣٨- ويوفر برنامج تخفيف أثر البطالة فرص عمالة قصيرة الأمد للأشخاص المستحقين داخل المجتمعات المحلية. ويوفر البرنامج المخصص للمرأة التدريب في مجالات مثل الحرف اليدوية، والمفروشات، والتنظيف، والطلاء، والعمل المجتمعي، ورعاية المسنين، وتجميل البيئة. وهذا البرنامج مصمم على نحو يتيح للمشاركات أن يعملن ويتعلمن مهارات جديدة في الوقت نفسه بحيث يكتسبن خبرة العمل بالإضافة إلى مهارة ما.

١٣٩- وفي عام ١٩٩٦، كانت ترينيداد وتوباغو من أوائل البلدان التي تسنّ قانوناً لاحتساب الأعمال غير المأجورة، هو قانون احتساب العمل غير المأجور لعام ١٩٩٦، الذي يُلزم المكتب الإحصائي المركزي بإجراء استقصاءات لجميع الأعمال غير المأجورة، بما فيها الأعمال المتزلية ورعاية الأطفال. وتم في إطار التعداد الوطني لعام ٢٠٠٠ جمع المعلومات المتعلقة بالساعات المستغرقة في العمل المتزلي وما يتصل به من أنشطة أخرى. وتؤيد البيانات الرأي القائل بأن الوقت المستغرق في مزاوله الأنشطة المشمولة في النطاق الخاص، التي تؤدي النساء معظمها، له قيمة كبيرة (انظر التذييل الأول، الجدول ٤).

المادة ١٢: المساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية

١٤٠- تحققت أيضاً عدة منجزات في مجال الرعاية الصحية، منها ما يلي:

- النهوض بمستوى مستشفى ماونت هوب للنساء في مجّع إريك ويليامز للعلوم الطبية؛
- إتمام أعمال التجديد والتعقيم لوحدة الرعاية المركزة لحديثي الولادة والمختبر التشخيصي وقسم الولادة في مستشفى ماونت هوب للنساء في مجّع إريك ويليامز للعلوم الطبية؛

- زيادة المعونة المقدمة إلى منظمة غير حكومية تقوم بالترويج للرضاعة الطبيعية، من ٥.٠٠٠ دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو إلى ١٠٠.٠٠٠ دولار، وشمل ذلك بدء مبادرة توفر اللبن مجاناً للأمهات والأطفال "المعرضين للخطر".

١٤١- وأقامت رابطة تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو، وهي منظمة غير حكومية تتلقى إعانة سنوية من الحكومة، شراكة مع مركز التعليم المفتوح بجامعة جزر الهند الغربية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، لصوغ منهج دراسي وإطار منهجي لتدريب العاملين بالتمريض وغيرهم من الفنيين في مجال الرعاية الصحية على إنجاز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة، والتصديق على كفاءة من يتمون هذا التدريب. وقد تحسنت بفضل هذه المبادرة جودة خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية المتاحة لعامة الجمهور.

١٤٢- وقد لوحظ منذ إجراء التعداد الأخير في عام ٢٠١١ أن ترينيداد وتوباغو لديها فئة كبيرة من السكان الشائخين وأن النساء يشكلن الأغلبية في هذه الفئة العمرية. وأظهرت البيانات المسجلة لعام ٢٠١١ أنه في الفئة العمرية ٦٥-٦٩ سنة، بلغ عدد الذكور ٢١ ٥٨٢ نسمة وعدد الإناث ٢٣ ٠٥٥ نسمة. وفي الفئة العمرية ٧٠-٧٤ سنة والفئة العمرية ٧٥-٧٩ سنة، ظل عدد الإناث متفوقاً على عدد الرجال بفارق متزايد. وفي الفئة العمرية ٨٠ سنة فأكثر، كان عدد الذكور ٩ ٣٨٤ نسمة وعدد الإناث ١٣ ٩٦٦ نسمة<sup>(٣٣)</sup>. ومن ثمّ عمدت شعبة شؤون الشيخوخة بوزارة الشعب والتنمية الاجتماعية إلى صوغ سياسة وطنية بشأن الشيخوخة تُعنى بجملة أمور منها المسائل الصحية الحرجة للسكان الشائخين، مثل المعايير المتعلقة بالمستشفيات ومرافق الرعاية.

١٤٣- ولا يزال انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين النساء يشكل باعثاً على القلق بسبب احتمال انتقال العدوى إلى أطفالهن الرضع. بيد أن حالات العدوى هذه انخفضت بنسبة ٨٥ في المائة خلال الفترة قيد الاستعراض، بفضل برنامج الحكومة للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، الذي تُجرى في إطاره الاختبارات ذات الصلة لما مجموعه ٩٥ في المائة من الحوامل اللاتي يترددن على العيادات العامة للرعاية السابقة للولادة. وتتلقى الأمهات التي تثبت الاختبارات إصابتهن عقاقير مضادة للفيروس لمنع انتقال العدوى إلى مواليدهن.

١٤٤- وفي ترينيداد وتوباغو، لا تزال الفئة المنكوبة بأعلى معدل للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية هي الإناث من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، كما أن ٥٠ في المائة من

(٣٣) المكتب الإحصائي المركزي، التقرير الديمغرافي لتعداد السكان والإسكان في ترينيداد وتوباغو لعام ٢٠١١، وزارة التخطيط والتنمية المستدامة، جمهورية ترينيداد وتوباغو، ٢٠١٢.

الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحدث للنساء والفتيات. وبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في المجتمعات المحلية في شتى أنحاء البلد تنفيذ برنامج مخصص للمرأة للتثقيف والوقاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من أجل تدريب النساء ليصبحن عناصر مساهمة في التغيير والدعوة إلى تقليص الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد بأسره.

المادة ١٣: المساواة في فرص الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية

١٤٥- تتولى الوزارات والوكالات التابعة للدولة تعريف النساء بفرص النشاط التجاري المتاحة لهن. وكانت إحدى المبادرات في هذا الصدد استضافة الحكومة لمؤتمر المرأة ومزاولة الأعمال الحرة في عام ٢٠٠٥. وهناك أيضا برنامج تدريب المرأة على الحرف اليدوية الذي يرمي إلى تعزيز فرص العمالة عن طريق التدريب في مختلف المجالات الحرفية، وكذلك عن طريق مبادرات تستهدف إحياء قطاع الحرف اليدوية في ترينيداد وتوباغو. وهذا البرنامج يستهدف بخدماته النساء الوحيديات أو غير ذوات المهارة أو العاطلات عن العمل من الفئة العمرية ٢٥-٥٠ سنة، ويعمل على تنمية مهارات النشاط الحرفي والمهارات الحياتية الضرورية لتيسير إنشاء مشاريع منزلية ناجحة للنشاط الحرفي.

١٤٦- وتقدم الحكومة القروض أيضا لأغراض بدء أو توسيع المشاريع التجارية الصغيرة والبالغة الصغر. وفي عام ٢٠٠٦، تجاوزت نسبة النساء من مقدمي طلبات القروض ٨٠ في المائة، ونجحت منهن نسبة قدرها ٥٤ في المائة. وإضافة إلى ذلك، هناك وكالة خاصة تدعمها الحكومة هي وكالة المعونة المالية، تقدم القروض للفقراء ذوي القدرة المحدودة على ضمان التسديد كي ينشئوا بها مشاريع بالغة الصغر، وتقارب نسبة النساء من مقدمي طلبات هذه القروض ٦٠ في المائة.

١٤٧- وفي عام ٢٠٠٨، تعاونت الحكومة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استضافة حلقة دراسية عنوانها "التمويل من أجل تحقيق الإنصاف بين الجنسين". واستهدفت هذه الحلقة الدراسية مقرري السياسات من القطاعين العام والخاص، بمن فيهم الوكلاء الدائمون لجميع الوزارات الحكومية؛ وكذلك الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الرئيسية.

١٤٨- وقد أسهمت الجهود السالفة الذكر في بلوغ المرتبة الجيدة التي حظيت بها ترينيداد وتوباغو بدلالة مؤشر اضطلاع المرأة بمشاريع الأعمال الحرة (WEVentureScope) لعام

٢٠١٣، الذي أصدرته حديثاً مجموعة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. فقد حظي البلد بالمرتبة الثامنة من حيث مدى دعمه لمزاولة المرأة للأعمال الحرة<sup>(٣٤)</sup>.

المادة ١٤: تعزيز المساواة في فرص الاستفادة والمشاركة لصالح المرأة الريفية

١٤٩- حرصت وزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل، بالتعاون مع وزارة المدعي العام، على التركيز بشكل خاص على مشاركة المرأة الريفية في إعداد التقارير الدورية المقدمة طبقاً للاتفاقية. فقد عُقدت حلقات عمل في عام ٢٠٠٧ في كل منطقة من المناطق الإدارية التسع التماساً لمشاركة النساء في تشكيل التقرير وبغية التعرف على أهم ما لديهن من شواغل (انظر التذييل الرابع)<sup>(٣٥)</sup>.

١٥٠- ويتواصل بذل الجهود لتعزيز سبل الاستفادة والمشاركة المتاحة للمرأة الريفية في البلد عن طريق الشراكة مع المجتمع المدني. وشبكة المنتجات الريفيات في ترينيداد وتوباغو هي إحدى المنظمات غير الحكومية المشمولة في هذه الشراكة، وهي تهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للنساء الريفيات وتحسين دخلهن وسبل عيشهن عن طريق تقديم الدعم الفني والتسويقي والتدريب وأنشطة التوعية والإرشاد. وتتبع هذه الشبكة نهجاً متكاملًا في مجال تمكين المرأة يعتمد على إقامة شراكات محلية وإقليمية ودولية لتوفير الفرص الإنمائية للنساء، وتشارك سنويًا في الأحداث المحلية المقامة للاحتفال باليوم الدولي للمرأة واليوم العالمي للتنوع البيولوجي واليوم الدولي للمرأة الريفية ويوم الأغذية العالمي<sup>(٣٦)</sup>.

١٥١- والحدث السنوي الرئيسي الذي تحتفل به شبكة المنتجات الريفيات هو مهرجان ومؤتمر المانغو الذي يركز على استكشاف إمكانات الابتكار وإمكانات مزاولة الأعمال الحرة التي تتيحها المانغو. وتشمل بعض الفوائد من ذلك ما يلي:

- إدرار الدخل وزيادة النشاط الاقتصادي للمرأة؛
- تنمية الصناعات المنزلية الريفية؛
- فتح الأبواب أمام المرأة للمشاركة في الأحداث الدولية وتعزيز التواصل الشبكي مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية.

(٣٤) Women's Entrepreneurial Venture Scope, "Promoting entrepreneurship for women", Multilateral Investment Fund (MIF), [www.weventurescope.com/en/Home/Ranking](http://www.weventurescope.com/en/Home/Ranking)

(٣٥) انظر الفقرة ٨٤.

(٣٦) انظر الفقرة ٨٦.

المادة ١٥: المساواة في الشؤون القانونية والمدنية

١٥٢- خلال الفترة قيد الاستعراض، صدرت عدة تشريعات تتعلق بوضع المرأة والطفل<sup>(٣٧)</sup>.

المادة ١٦: المساواة في الزواج وقانون الأسرة

١٥٣- تحكم الزواج في ترينيداد وتوباغو التشريعات التالية:

- قانون الزواج لعام ١٩٢٣؛
- قانون الزواج والطلاق للمسلمين لعام ١٩٦١؛
- قانون الزواج الهندوسي لعام ١٩٤٥؛
- قانون زواج الأوريسا لعام ١٩٩٩.

١٥٤- وهذه القوانين تستلزم كلها الموافقة الحرة والكاملة على الزواج ولا تميز بين الجنسين إلا على أساس السن. ووفقا لقوانين زواج المسلمين والهندوس والأوريسا، لا يجوز زواج الأشخاص الذين يقل سنهم عن ١٨ سنة، مثلهم في ذلك مثل جميع الأشخاص الآخرين، إلا بعد أن يعطوا موافقتهم الكاملة على الزواج. وعلاوة على ذلك، في حالات الزواج التي تشمل القصر على النحو الذي تُجزئه التشريعات المذكورة أعلاه، يستلزم قانون الزواج أيضا موافقة والدي الشخص القاصر الموافق على الزواج.

١٥٥- وقد سُنَّ قانون الدعاوي المتعلقة بالزواج والممتلكات لعام ١٩٧٢ (بصيغته المعدلة) في عام ١٩٧٢ لتعديل أسس الطلاق والبطلان والانفصال بحكم القضاء، بغية تيسير التصالح في قضايا الزواج، وتنظيم الدعاوي المتعلقة بالزواج، وتعديل القانون المتعلق بممتلكات الأشخاص المتزوجين والمطلقين والمنفصلين. وطبقا لهذا القانون، تُعطى الزوجة نفس الحقوق مثل الزوج فيما يتعلق بالممتلكات. أما قانون الأشخاص المتزوجين لعام ١٩٧٦، فيحمي حقوق المرأة في إبرام العقود باسم شخصها ودون إذن من زوجها. ويتضمن هذا القانون أيضا أحكاما بشأن حقوق المرأة فيما يتعلق بإدارة الممتلكات.

١٥٦- وتوفر رابطة تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو التدريب والمعلومات ذات الصلة وتيسر الحصول على مختلف وسائل منع الحمل للنساء والرجال. وتتوافر جزئيا الحماية للاستقلال الجنسي للمرأة في إطار الزواج. بموجب قانون الجرائم الجنسية (المعدّل)

(٣٧) انظر الفقرة ٢٠.

عام ٢٠٠٠، الذي عدّل قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٨٦ ليصبح شاملا لجميع ضروب الانتهاكات الجنسية، بما فيها الاغتصاب الزوجي، ومختلف أنواع الاعتداء الجنسي، وسفاح المحارم، والفحش الجنسي.

١٥٧- وإدراكا لارتفاع معدلات انتشار الاقتران العرفي، سُنَّ قانون علاقات المعاشرة لعام ١٩٩٨ بغية إنفاذ حقوق الأزواج المقتربين عرفيا. وقبل إصدار هذا القانون، قُدِّر عدد من يعيشون في إطار الاقتران العرفي دون أي حماية لحقوقهم بما لا يقل عن ٤٠ ٧٢٤ شخص. وطبقا لهذا القانون، يتوافر للأزواج المقتربين عرفيا الذين يعيشون في علاقة معاشرة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو الذين لهم طفل ناشئ من تلك العلاقة، الحق في التقدم بطلب بشأن الإعالة وتعديل الممتلكات إلى المحكمة الجزئية أو المحكمة العليا.

١٥٨- وفي ترينيداد وتوباغو، تُعطى المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل فيما يتعلق بحضانة الأطفال وفقا للمنصوص عليه في قانون الأسرة (الوصاية على القُصَّر ومحل الإقامة والإعالة) لعام ١٩٨١، الذي يتضمن أحكاما بشأن حضانة الأطفال وإعالتهم.

١٥٩- وتُعالج حالات العنف والإيذاء داخل الكيانات الزوجية والعائلية بواسطة قانون مكافحة العنف العائلي لعام ١٩٩٩، الذي تم سنُّه لإلغاء قانون مكافحة العنف العائلي لعام ١٩٩٢ بهدف كفالة سبل الانتصاف السريع والمنصف لضحايا العنف العائلي. وينص القانون (المعدّل) بشأن المعونة والمشورة القانونيتين لعام ١٩٩٩ على منح المعونة القانونية فيما يتعلق بالطلبات المقدمة طبقا لـ قانون مكافحة العنف العائلي لعام ١٩٩٩. وفي حالات العنف العائلي، التي تلزم فيها المعونة القانونية على وجه الاستعجال، أصبح مَحْوَلًا حاليا لمدير هيئة المعونة القانونية أن يُصدر شهادة طارئة لتمكين الشخص المعني من الحصول على وجه السرعة على من يمثله.

#### خاتمة

١٦٠- يمثل ما سبق تقرير حكومة ترينيداد وتوباغو الجامع للتقارير الدورية الرابع والخامس والسادس والسابع عن تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الاتفاقية) للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٣. وقد أُعدَّ التقرير عملا بالمادة ١٨ من الاتفاقية.

١٦١- وإن حكومة ترينيداد وتوباغو، بوصفها حكومة دولة نامية فنية وسط اقتصاد عالمي متسارع التقدم، ليسرّها أنها قد خطت خطوات كبيرة على طريق تعزيز حقوق المرأة والفتاة. وأصبحت المساهمات التي تجود بها النساء والفتيات في مجالات النشاط الأكاديمي والسياسة والعلم والفن والثقافة في المجتمع تؤثر تأثيرا هائلا في مضمار تنمية ترينيداد وتوباغو بأسرها.



وهذا يشهد بالتوافر الحر للفرص التي تتحقق بها هذه الفوائد على أيدي النساء والفتيات على قدم المساواة مع الرجال والفتيان.

١٦٢- وعلى الرغم مما حققته هذه المنجزات من تقدم، تتعهد الحكومة بالبقاء على التزامها باستتصال شأفة العنف ضد المرأة ومكافحة مشاكل التمييز التي تنتهك الاتفاقية وتحول دون التمتع بالحقوق والحريات الأساسية. ووفقا لما يتجلى في وثيقة الحكومة المعنونة " الركائز المترابطة السبع للتنمية المستدامة"، فإن الإطار الشامل لسياسات الحكومة فيما يتعلق بحقوق المرأة يتوخى جعل المجتمع أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية وأكثر وعيا بحقوق المرأة والمسائل التي تخصها عن طريق صوغ سياسات وتطبيق ممارسات تراعي الاعتبارات الجنسانية، بغية تحسين مستوى معيشة النساء والفتيات، واعتماد نهج فعال في تعزيز المساواة بين الجنسين وفي تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.